النشاط التجارى العربى في شرق أفريقيا
فى القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الاوروبية على المنطقة

د. محيى الدين محمد مصيلحى

موضوع دور العرب فى النشاط التجارى فى شرق أفريقيا فى القرن التاسع عشر من موضوعات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى الافريقى التى تحتاج الى معالجة موضوعية حادة ، ومراجعة تاريخية خاصة ، ذلك أن الكتابات الأوربية تكاد تقصر هذا النشاط على تجارة الرقيق ، وتنسب الى العرب ارتكاب الكثير من الفظائع فى داخل القارة من أجل صيده . والحقيقة أن النشاط التجارى العربى قد تعددت مظاهره ، وكانت تجارة الرقيق مجرد دعامة ثانوية من دعاماته . وانعكست آثار هذا النشاط على أحداث تغيرات بعيدة المدى فى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعات الداخل . وتحاول هذه الورقة المقدمة ابراز هذا النشاط وآثاره ، واعادة تقييم دور العرب التجارى خلال الفترة موضوع الدراسة من خلال منظور موضوعى تاريخى .

ويتفق المؤرخون على أن اتصال العرب بساحل شرق افريقيا يرجع الى زمن بعيد قبل القرن التاسع عشر ، وعلى أن ظروف التجاور الاقليمى وحذق العرب وخبرتهم بالملاحة قد ساعدهم على هذا الاتصال ، وعلى أن وصولهم الى شرق أفريقيا كانت تحركه عوامل اقتصادية وظروف سياسية ، ذلك أن شبه جزيرة العرب ذات المناخ الصحراوى كانت دائما عامل طرد سكانى ، كما كانت ظروف الاضطرابات السياسية والاختلافات الدينية التى وقعت فى الدولة الاسلامية منذ عهد الدولة الأموية قد ادت الى خروج عدد كبير من العرب من شرق أفريقيا واستقرارهم بها ، تدفعهم الى ذلك خصوبة الأرض فى هذا الساحل وقلة الكثافة السكانية به . وعلى هذا شهدت منطقة

ساحل شرق أفريقيا تأسيس العديد من الامارات الاسلامية منذ فترة مبكرة ترجع الى القرن الثامن الميلادى حسب تقديرات بعض المؤرخين(١) .

وساعد استقرار العرب فى هذه المنطقة على قيامهم بدور أكبر فى التجارة بينها وبين جنوب شرق آسيا ، ويبدو أن دور العرب التجارى فيها كان موغلا فى القدم مما جعل المؤرخ الانجليزى كوبلاند Coupland يرجعه الى الفى سنة مضت(٢) . وأحدث هذا النشاط ازدهارا اقتصاديا كبيرا نتيجة مبادلة العرب منتجات شرق أفريقيا من الرقيق والعاج والذهب بمنتجات جنوب شرق آسيا من المنسوجات والتوابل والخزف . وتؤكد كتابات الرحالة العرب كالمسعودى والادريسى وابن بطوطة مظاهر هذا الرخاء الاقتصادى فى الامارات الاسلامية على طول ساحل شرق أفريقيا ، ونحفل باشارات عديدة الى الأسواق التجارية العديدة التى قامت فى مدنه كأسواق مقديشيو ومالندى ومومباسا وكلوة وبمبا وزنجبار(٣) . وقد أفاد الرواج التجارى العربى فى هذه المنطقة من اشتداد الطلب على الرقيق والعاج بسبب ارتباط الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية فى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى والشرق الاسلامى عامة بنظام الرق(٤) ، والأرباح الوفيرة الناجمة عن بيع العاج الذى كان يستخدم فى صناعة الكثير من التحف والتماثيل . وصحبت عمليات التجارة الواسعة ولوج العرب الى مسافات أبعد فى الداخل للحصول على الرقيق والعاج بعد أن تعذر توفرهما فى منطقة الساحل بمرور الوقت نتيجة طول الاستغلال . هذا فضلا عن صعوبة الحصول على الرقيق من الساحل بعد دخول معظم سكانه الأفريقيين فى الاسلام وما ترتب على ذلك من تحريم استرقاقهم(٥) .

---

(1) Wills, A. J., An Introduction to the History of central Africa, London, 1964. p. 73.

(2) B. A. Ogot, Population Movements Betwlen East Africa, the Horn of Africa and The Neighbouring Countries, in (UNESCO) ed, The African Slave trade from the 15th Century to the 19th Century, U. N. 1979, p. 175.

(3) Kimambo and Ajtema (eds), A History of Tanzania, London 1969, pp. 40-41.

(4) Ogot, B A, in UNESCO (ed) op. cit., p. 176.

(5) Ogot and Kieran (eds), camani, A Survey of East African History, Nairobi, 1971, p. 220.

ورغم أن دور العرب فى النشاط التجارى فى شرق افريقيا قد تقلص نسبيا نتيجة قدوم البرتغاليين فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى وتفوقهم عسكريا عليهم ، فانهم ما لبثوا أن تحرروا من هذه السيطرة . وكان لعرب مومباسا دور بارز فى مقاومة السيطرة البرتغالية ، وخلص ساحل شرق افريقيا للعرب باستثناء ساحل موزمبيق بعد ظهور قوة اليعاربة فى مسقط فى القرن الثامن عشر وتعاونها مع امارات ساحل شرق افريقيا الاسلامية . ولم يأت القرن التاسع عشر الا وكان ساحل شرق افريقيا بالاضافة الى زنجبار فى يد سلاطين مسقط(٦) .

عوامل نمو التجارة العربية فى شرق افريقيا فى القرن التاسع عشر :

توفرت عوامل عديدة ادت الى نمو التجارة العربية فى القرن التاسع عشر ومن هذه العوامل الاستقرار السياسى العربى فيها وخاصة منذ بدء تولى السلطان سعيد أمور سلطنتى مسقط وزنجبار اعتبارا من عام ١٨٠٦ ، ولم يكن سعيد الا تاجرا على حد ما وصف هو نفسه لأحد زائريه الفرنسيين(٧) ، ومن ثم وجه اهتمامه الى تنمية موارده التجارية الخاصة والى زيادة حصيلة جماركه وتنمية مزارعه الخاصة خاصة مزارع القرنفل وجوز الهند والحبوب والمطاط وبنى لنفسه اسطولا تجاريا خاصا بلغ تعداده حسب تقدير القنصل البريطانى فى زنجبار هامرتون Hammerton عشرون سفينة مختلفة الأحجام(٨) . مخرت عباب البحار الى أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية حاملة الرقيق والعاج والتوابل وخشب الأبنوس وقرون الخرتيت وأسنان التماسيح . وأفاد سعيد من مناخ الحرية التجارية الذى اتسم به القرن التاسع عشر ، والذى ساد فى أعقاب الحركة المناهضة لتجارة الرقيق التى تزعمتها بريطانيا فى أوائل هذا القرن المذكور ورغم أن تحريم الاتجار فى الرقيق كان من شأنه أن يضر بداخل سلطنتى مسقط

---

(6) Hollingsworth, L. W. The Asians in East Africa, London, 1960, pp. 14-19.

(7) Coupland, R, East Africa and its Invaders, London, 1938, p 304.

(8) F. O. 54/13, Hammerton to Palmerston, Jan 3rd, 1894.

وزنجبار ، فان سعيدا ظل يمارس هذه التجارة ، وان قيد نسبيا من حجمها ، واخذ تصدير الرقيق من شرق أفريقيا مستمرا تحت دعاوى توفير العمالة الافريقية لمزارع قصب السكر والقرنفل(٩) فى جزر ريونيون ومدغشقر وجنوب شرق آسيا ومدن ساحل شرق أفريقيا .

وبانتقال سعيد الى زنجبار بصفة دائمة فى عام ١٨٤٠ زاد عدد الوافدين العرب والهنود الى شرق أفريقيا ، وارتبط هذا بزيادة الطلب على المنتجات الأوربية الصناعية . وادت التقييدات على تجارة الرقيق الى ضرورة وجود مصادر بديلة لها لتنويع الاقتصاد العربى فى شرق أفريقيا — هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه حجم الطلب العالمى على العاج والرقيق وارتفعت اسعارهما . وتتطلب هذا زيادة الولوج الى داخل شرق أفريقيا لجمعهما ، وساعد على هذا زيادة شحنات السلاح الأوروبى الى شرق أفريقيا مما سهل مهمة القوافل العربية — التى أصبحت اكثر حجما واكبر عددا — فى اختراق الداخل الى مسافات بعيدة وصلت الى منطقة البحيرات الاستوائية وحوض الكنغو ، وافادت تجارة القوافل العربية من توفر رأس المال الأجنبى متمثلا بصفة أساسية فى رأس المال الهندى الذى تدفق مع نمو الاعداد المتزايدة من الهنود واستقرارهم فى زنجبار ومدن الساحل الشرقى الأفريقى .

وأفادت التجارة الغربية فى شرق أفريقيا من طول عهد العرب وخبرتهم بالتجارة فى المنطقة ومعرفتهم بنظام الرياح الموسمية الفصلية بين شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا . وكان لانتشار العرب فى مدن الساحل الشرقى الافريقى منذ زمن بعيد وتأسيسهم لعدد من السلطنات الصغيرة على طول الساحل الشرقى الافريقى وتعاونهم مع سلطان زنجبار أثر كبير فى تنمية هذه التجارة ، كما كان لضعف قوة البرتغال العسكرية والاقتصادية دور بالغ فى حصر نشاطها التجارى واعطاء عرب شرق أفريقيا فرصة للتوسع الاقتصادى والنمو التجارى .

ووثق سعيد علاقاته ببريطانيا ورحبت هى بهذه العلاقة لحماية طريق مواصلاتها فى المحيط الهندى والخليج العربى وبحر العرب من نشاط القراصنة،

(9) Cwyn Campell, Madagascar and the slave Trade (1810-1895), J. A. H., 1981, vol. 22, pp. 209-212.

ولدعم نفوذها فى منطقة شرق أفريقيا ، ولكى تأمن تهديدات الروس والفرنسيين فى الخليج العربى . وتوجت هذه الصداقة بمعاهدة تجارية بينهما فى عام ١٨٣٩ أقرت مبدأ حرية التجارة والاقامة والتنقل لرعايا الطرفين فى أملاك كل منهما ، كما خولتهما حق تعيين القناصل فى بلد الطرف الآخر . وفضلا عن هذا شهد حكم سعيد عقد معاهدات تجارية مماثلة مع الدول الأجنبية الأخرى ، من هذه المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٣ وما تبعها من تعيين قنصل أمريكى فى زنجبار بعد عقدها بأربع سنوات ، والمعاهدة التجارية مع فرنسا فى عام ١٨٤٤ وتعيين قنصل فرنسى فى شرق أفريقيا فى نفس العام . وتابع خلفاء سعيد نفس هذه السياسة اذ عقد السلطان مجيد بن سعيد معاهدة تجارية مع عدد من الجمهوريات كجمهورية ليوبك Lubeck وجمهورية برمن Bremen وجمهورية هامبورج Hamburg فى عام ١٨٥٩ ، وعين على اثرها ممثلا لشركة المانية تجارية هى شركة ازوالد Oswald فى زنجبار(١٠) .

وبلغ من اهتمام السلطان سعيد بترويج التجارة انه شجع البيوت التجارية الأجنبية على تأسيس مراكز لها فى زنجبار ومدن الساحل الشرقى، وأصبحت زنجبار مقرا مؤقتا للعديد من الأجانب ، وغصت موانئها بالسفن القادمة من الخارج المحملة بالبضائع ، وحرصا على جنى أكبر قدر من العوائد التجارية فقد حرم سعيد على الأوروبيين الاتجار مباشرة مع العرب أو الأفريقيين . وقام هو بدور الاتجار معهم ، واحتفظ بحق احتكار تجارة العاج بين بنجانى وكلوة(١١) . وترك بقية التجارة فى العاج فى مدن الساحل والبضائع الأخرى أمام الوافدين العرب والهنود الذين سمح لهم بالاقامة والتجارة فى أملاك سلطنة زنجبار باعتبارهم رعايا بريطانيين . وكانت مخازن سعيد فى زنجبار تمتلىء بالبضائع الواردة من الداخل والخارج ،

---

(10) Oliver, R and Gervase, Mathew (eds), History of East Africa, Oxford, 1963, vol. I, pp. 234-235, and Brunschwig, H, L, Expansion Allemande Outre Mer du Xvieme SiecII a nos Jours, Paris, 1957, pp. 76-79.

(11) Oliv er, R, and Gervase, Mathew, op. cit., vol. I, p. 224.

هذا فضلا عن تحكم سعيد فى تجارة السلاح النارى المتجهة الى الداخل ومول سعيد جزءا كبيرا من قوافل التجارة العربية المتجهة الى الداخل ، غير أن اتساع النشاط التجارى وكبر حجم القوافل جعل من الصعب على كثير منهم تدبير الأموال اللازمة لتنظيم القوافل . ودخل الهنود كممولين لها مقابل حصولهم على اضعاف قيمة رؤوس أموالهم أو بضاعاتهم التى يزودون بها القوافل فى الساحل فى شكل عاج أو رقيق أو ملح أو منتجات أخرى .

وطبق سعيد سياسة تجارية رشيدة اذ أعفى صادرات المنطقة من الرسوم الجمركية باستثناء الرقيق المصدر ، وفرض ضريبة ثابتة على الواردات قدرها ٥٪ فقط بعد أن كانت الرسوم الجمركية من قبل تختلف من مدينة الى أخرى فى الساحل الشرقى الأفريقى(١٢) . وتم ارتياد طرق جديدة الى الداخل ، وحاول سعيد وخلفاؤه من بعده ارسال مندوبين من قبلهم للاشراف على شئون التجارة فى الداخل ، كما حدث فى عهد السلطان مجيد حين بعث سعيد بن سالم ، وولاه منصب مدير الجمارك فى تابورا ، غير أنه لم يستطع ممارسة نشاطه بالداخل لعدم استقرار الأحوال هناك ، كما بعث برغش بحملة الى الداخل لتهدئة الاضطرابات الداخلية فى عام ١٨٧٣ حتى لا تؤثر على النشاط التجارى العربى وفشلت الحملة(١٣) .

وشجع السلطان سعيد تداول النقد فبجانب دولار ماريا تريزا والروبية الهندية اللذين اتسع التعامل بهما فى زنجبار وتوابعها فى شرق افريقيا ، استحدث سعيد عملة نحاسية خاصة بعد أن استورد نحو خمسة آلاف قطعة من النحاس من الهند وسكها باسمه ، واحدثت اجراءات سعيد رواجا اقتصاديا كبيرا ، يدلنا على هذا ما ذكره القنصل البريطانى فى زنجبار فى عام ١٨٧٣ من أن ما لا يقل عن ١٫٦٠٠٫٠٠٠ دولار كان يستثمر فى زنجبار وساحل شرق أفريقيا . وقد بلغت أرباح سعيد من التجارة نحو مائة ألف دولار سنويا ومن مزارعه الخاصة نحو ٥٠ الف دولار سنويا ، هذا فضلا عن الضرائب التى كان يجنيها من تصدير الرقيق من زنجبار وتوابعها ، وعوائد

---

(12) Coupland, R, op. cit., p. 303.

(13) Hollings worth, L. W., op cit., p. 24.

الجمارك التى كانت ترد اليه من ضروب النشـــاط التجـــارى المشروعة الأخرى(١٤) .

الهنود والنمو التجارى العربى :

وارتبط نمو النشاط التجارى العربى فى شرق افريقيا فى القـــرن التاسع عشر ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادى المتزايد للهنود فى شرق افريقيا خلال هذه الفترة ، وكانت سياسة الحرية التجارية التى اتبعها سلاطين زنجبار ابتداء من عهد سعيد قد استتبعت وصول الهنود بأعداد متزايدة الى المنطقة . ذلك أن سعيدا رأى ان اتباعه العرب ليست لديهم رؤوس الأموال الكافية لدفع النشاط التجارى العربى بالدرجة المطلوبة ، وكان للهنـــود علاقات تجارية واسعة بشبه الجزيرة العربية وشرق افريقيا منذ قـــرون طويلة . وبرزوا فى ميدان المال والتجارة واشتهروا بدورهم فى أعمـــال الوســـاطة التجارية وأقراض الأمـــوال والتعامل بالربا ، واستقرت أعداد منهم فى مدن ساحل شرق افريقيا . غير أن العرب فى هذه المدن نظروا بعين الكراهية الى ممارساتهم الاقتصادية بسبب شدة جشعهم ، ومن ثم انحصر التعامل معهم داخل دائرة مقتضيات الضرورة الاقتصادية والحاجة الى المال لتنظيم قوافل التجارة الى الداخل والحصول على السلع التى تحملها القوافل معها الى الداخل للمتاجرة بها ، ومع هذا فلم يكن العرب يسمحون للهنود بالاستقرار فى المدن الساحلية اكثر من فترة رياح موسمية واحدة بسبب ضيقهم بهم . غير أن علاقات سعيد ببريطانيا ودخوله معها فى ارتباطات سياسية وتجارية ابتداء من عام ١٨٣٩ ، وهو تاريخ عقد معاهدة الصداقة والتجارة معها جعل للهنود باعتبارهم رعايا بريطانيين حق الاستقرار والاقامة والتملك والشراء والبيع فى زنجبار وتوابعها ، ومن ثم زاد تغلغلهم فى الكيان الاقتصادى لشرق افريقيا ، ورحب سعيد بدور الهنود الاقتصادى للاستفادة برؤوس أموالهم لخدمة تجارة واقتصاديات المنطقة .

واتخذ سعيد من الهنود مستشارين اقتصاديين له ، وعهد اليهم بادارة شئون الجمارك ، وتولى أحد الهندوس وهو جيرام سويجى Jariam Sewiji

---

(14) Guillian, M, Documents Sur L' Histoire, La Geographie et la Commerce de L'Afrique Orilnta, Paris, Tome, 2, p. 254.

شئون الادارة الجمركية مقابل مبلغ سنوى محدد ، يزداد دوريا مع زيادة حجم التبادل التجارى مع املاك سلطان زنجبار . وكان هذا المبلغ يصل الى ١٧٠ الف دولار فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وازداد تدريجيا حتى وصل الى نحو نصف مليون دولار فى عام ١٨٨١ ، وكانت الجمارك تنحصر ادارتها داخل دائرة الهنود من الهندوس دون الهنود المسلمين ، كما كان منصب رئيس ادارة الجمارك يورث أحيانا كما حدث حين تولى ابن جرايام سويجى أمر هذه الادارة بعد وفاة والده . وكانت من أهم مزايا هذه السياسة التى اتبعها سعيد تجاه الهنود أنه ضمن موردا ثابتا يمول به قوافله التجارية الى الداخل .

وحين زاد عدد القوافل التجارية المتجهة نحو الداخل للحصول على منتجات الداخل حل التجار الهنود محل العرب فى تمويل هذه القوافل ، واستوردوا البضائع من الهند والوكلاء الأوربيين والامريكيين الذين كانت تأتى سفنهم الى موانىء شرق أفريقيا ، وقدموها لتجار القوافل من العرب والسواحليين مقابل تعهدهم باعادة دفع اضعاف قيمتها فى شكل رقيق أو عاج أو منتجات شرق افريقيا الأخرى عند عودتهم من رحلاتهم فى الداخل . ونظرا لأن حجم المخاطرة كان كبيرا فقد غالى الهنود فى تحصيل فوائد عالية على الأموال أو البضائع التى كانوا يقدمونها لهم ، وكان ارتفاع الفائدة عاملا منحهم قدرة على الصمود أمام التقلبات التجارية ، خاصة وأنه كانت هناك حالات كثيرة كان الهنود يفقدون أموالهم نتيجة عدم عودة القوافل التجارية العربية من الداخل بسبب تعرضها للفشل أو السرقة(١٥) ، وتذكر الكتابات المعاصرة أن بعض المدن الداخلية مثل تابورة واوجيجى كانت تمتلأ بالعرب الذين يخشون من الخروج الى الساحل بسبب مطالبات دائنيهم من الهنود ، كما تذكر أن حجم الخسارة التى تعرض لها الهنود كان كبيرا نسبيا اذ فقد أحدهم وهو فى تريكاندس بنجانى ما يزيد على نحو عشرين الف جنيه استرلينى نتيجة عدم عودة القافلة التجارية العربية التى مولها من الداخل(١٦) .

---

(15) R. M. Van Zwanenberg and Anne King, An Economic History of kenya and Uganda (1800-1970), London, 1977, pp. 164-169.

(16) Beachey, R. W., The Irory Trade in the 19th Century, J. A. H., vol. 8, 1967, p. 277.

وجنى الهنود أرباحا كبيرة من العمل بالوساطة التجارية وتمويل القوافل رغم ما كانوا يتعرضون له من خسائر ، والغريب أن الهنود مارسوا دورا مزدوجا لزيادة تمتعهم بالامتيازات الاقتصادية ، فبينما كانوا يعتبرون رعايا بريطانيين يتمتعون بالجنسية الانجليزية ، فانهم كانوا أحيانا يدعون حسبما تقتضى المصلحة بأنهم من رعايا سلطان زنجبار حتى يحق لهم قانونا ممارسة تجارة الرقيق دون الوقوع تحت طائلة الحظورات الموضوعة على الأجانب والخاصة بممارسة هذه التجارة(١٧) . ونتيجة هذه الممارسات الاقتصادية ترك بعض الهنود ثروات واسعة ، اذ ثبت أن جيرام سويجى صاحب الجمارك قد خلف عند وفاته ثروة تقدر بنحو ثلاثة ملايين جنيه(١٨) . وزاد من ثرائهم أنهم لجأوا الى أساليب ملتوية لجمع الأموال اذ أثبتت الوثائق البريطانية تورطهم فى ممارسة تجارة الرقيق وتهريبه خارج زنجبار(١٩) ، كما حصلوا عوائد ورسوم جمركية كبيرة على كثير من ألوان النشاط التجارى لم يدرجوها فى سجلات الجمارك الرسمية الخاصة بزنجبار . وحصل كبار التجار العرب والسواحليين من الهنود على القروض مثل تيبو تيب Tippu Tip ، « محمد بن حميد المرجبى » الذى قدم له التاجر الهندى تاريا توبان Taria Topan قرضا قيمته سبعة آلاف دولار لتمويل قافلة لتجارة العاج الى الداخل ، كما حصل روماليزا Romaliza « محمد بن خلفان » على قرض مماثل لنفس الغرض(٢٠) ، ويبدو أن ثراء الهنود ونفوذهم كان واسعا الى درجة أن السلطان سعيد نفسه قد أخذ منهم قرضا فى عام ١٨٥٦ قيمته ٥٠ ألف دولار لأغراض تجارية وعسكرية قبيل وفاته .

وكون الهنود طبقة طفيلية أثرت نتيجة قيامهم أيضا بأعمال السمسرة، اذ كان بعضهم وكلاء لبعض البيوت التجارية فى بومباى ، كما كان لبعضهم وكالات فرعية فى عدن ومسقط ، كما كانوا شركاء فى بعض فروع الشركات

---

(17) F. O 84/1307, Erd 1142, Report of Ca ptain Malcolm of H. M. S. Briton, August 17, 1873.

(18) Hollingsworth, L. W., op. cit., p. 21.

(19) Nichalas.C. S. Thl Swahili Coast, New York, 1971, pp. 203-204.

(20) Iliffl, John, A Modern History of Tanganyika, London, c977, p. 46.

الأوربية فى زنجبار ، وكثرت أعدادهم فى مدن الساحل الشرقى ، اذ وصلت هذه الاعداد الى نحو عشر آلاف فى زنجبار وحدها فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وهو عدد كان يفوق عدد العرب أنفسهم فى هذه المدينة والذين لم يتجاوز عددهم الستة آلاف(٢١) .

وكان للهنود مستوطنة تجارية فى مينجانى Minegani تحقق دخلا سنويا قدره ١٠٠ ألف دولار(٢٢) ، وأسسوا مستوطنة أخرى لهم فى سلطنة انجوتشى Angoche على ساحل موزمبيق كان بها ثلاثة وثلاثون مركزا تجاريا هنديا(٢٣) ، وكان الهنود يتولون ادارة جمارك مدغشقر على النحو الذى يتمتعون به فى زنجبار . وتعامل الهنود فى تجارة الأقمشة والأسلحة والخرز والصمغ والمطاط والعاج والرقيق ، كما تولوا سك العملة فى مدغشقر(٢٤) . وكان لأثرياء الهنود من التجار مخازن خاصة يودعون بها بضائعهم وأماكن خاصة يخفون فيها الرقيق الذى يجمعونه ، وكان لهم حاميات صغيرة مسلحة لحراسة متاجرهم ، ونظرا لأن حيازتهم للرقيق وتجارتهم فيه كانت غير مشروع فقد أصدر سعيد قرارا فى يوليو ١٨٥٠ باحراق مستودعات الرقيق الخاصة بهم(٢٥) .

واستولى الهنود على عدد كبير من مزارع العرب فى الساحل وناء لديونهم . وقد أشار القنصل البريطانى فى زنجبار بلايفير Playfair الى أن الهنود يحصلون على غالبية مزايا التجارة الخارجية بين شرق أفريقيا

---

(21) G. E. Brooks, New England Merchants in Africa, A History Through Documents, 1820-1856, Boston, 1965, pp. 375 and 476 and Mingat, J. S., A History of the Asians in East Africa, Oxford, 1969, p. 7.

(22) C. 5315, Acting Consul General Holmwood, Zanzibar, to Salisbury, March 31, 1877, in further correspondence relating to Zanzibar, Africa, No. 1, London, 1888.

(23) M. D. P. Newitt, Angoche, The Slave Trade and Portuguese 1844-1910, J. A. H., vol. 13, No. 4, 1972, p. 668.

(24) C. F. M, Memo by sir Bartle Frere on the Banyans or Nativls of India, March 31, 1873.

(25) Nicholas, C. S. op. cit., p. 204.

والعالم الخارجى نتيجة نشاطهم الاقتصادى المتنوع ، الى درجة انه ذكر أن العرب وهم الذين يضطلعون بعبء التجارة الأساسى فى داخل شرق أفريقيا لا يتمتعون بأكثر من ١/٢٠ من عوائدها لأنهم يدفعون معظم هذه العوائد كفوائد للقروض التى يحصلون عليها من الهنود(٢٦) . ورغم الآثار السلبية التى ترتبت على تغلغل الهنود فى تجارة شرق أفريقيا فان الأموال التى قدموها للعرب كانت ضرورية لمواجهة زيادة نشاطهم التجارى فى الفترة موضوع الدراسة ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وآثار جشع الهنود السلطان برغش وحاول طردهم من زنجبار لولا تدخل القنصل البريطانى لصالحهم(٢٧) .

طرق التجارة العربية فى شرق افريقيا :

واضطلع العرب بمهمة التوغل فى الداخل ، بينما ظل نشاط الهنود منحصرا فى الساحل لجهلهم بالداخل وخوفهم من عداء القبائل أو تعرضهم لأعمال السلب والنهب ، ومع أن العرب كانوا قد اعتادوا الولوج الى الداخل قبل القرن التاسع عشر ، غير أن الاعدد التى ولجت كانت قليلة ، كما كان تعدد القوافل العربية صغيرا وحجم تجارتها ضئيلا ، وتركز الولـوج فى الداخل على المناطق القريبة من المنطقة الساحلية ، وخاصة منطقة الظـهير الداخلى لزنجبار التى كانت لخصوبتها العالية وصلاحية مناخها منطقة عالية الكثافة السكانية ، واعتاد العرب أن يحصلوا على الرقيق والعاج منها ، ومع القرن التاسع عشر وازدياد الطلب على موارد الداخل ، لم يعد فى امكان العرب والسواحليين الحصول على احتياجاتهم التجارية من هذه المنـاطق القريبة من الساحل . وتطلب الأمر الولوج الى الداخل لمسافات بعيـدة وتجهيز قوافل تجارية أكبر حجما وأكثر تمويلا وتسلحا لمواجهة أخطار المناطق الداخلية ، وادى التوسع التجارى الى نشأة ثلاثة طرق رئيسـية لتجارة القوافل العربية المتجهة من ساحل شرق أفريقيا نحو الداخل هى :

---

(26) Playfair. C., Memo on the Trade prospects of Zantibar, 3rd oct, 1864.

(27) Hollingsworth, L. W. op. cit., pp. 24-25.

١ — الطريق الشمالى الممتد من مومباسا ومالندى الى هضبة البحيرات الافريقية ، وكان يسيطر عليه قبائل الأكامبا والميجكندا Mijkenda قبل أن يسيطر عليه العرب ابتداء من الاربعينات من القرن التاسع عشر ، وكان ارتياد هذا الطريق محفوفا بالمخاطر بسبب تعرض القوافل التى ترتاده لهجمات قبائل الماساى المحاربة .

٢ — الطريق الأوسط ويبدأ من الموانىء المواجهة لزنجبار مثل تانجا وبنجانى وبوجمايو ويتجه الى مدن وسط تنزانيا الحالية مثل أروشا Arusha وموشى Moshi وتابورا Tabora ، ومن هذه المدينة الأخيرة يتفرع الطريق الى فرعين فرع شمالى الى هضبة البحيرات الاستوائية ، وفرع جنوبى غربى الى أوجيجى وحوض الكنغو ، وقد زاد حجم التجارة على طول هذا الطريق ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر بسبب ارتفاع أسعار العاج العالمية ، ودخل العرب والسواحيليون فى علاقات ودية مع قبائل الانيامويزى والسمبوا Simbwa والتى تسكن هذه المنطقة من أجل تسهيل مهامهم التجارية(٢٨) . وكان هذا الطريق أهم الطرق التجارية التى ارتادها العرب لخبرة العرب الطويلة به ، ولأنه كان أكثر أمنا الى جانب عوائده التجارية العالية .

٣ — الطريق الجنوبى من كلوة Kilwa عبر جنوب تنزانيا الحالية وشمال موزمبيق الى بحيرة نياسا . ولم يكن العرب يسيطرون عليه الى حد كبير لأن جزءا منه كان يقع تحت الادارة البرتغالية ، ومع ذلك كانت قبائل الياو Yao تجلب الرقيق والعاج ومنتجات الداخل الأخرى وتبيعها لتجار القوافل العربية(٢٩) .

وبجانب هذه الطرق الثلاثة كان يوجد طريقان آخران فى اقصى شمال شرق القارة : الأول ويتجه من موانىء البحر الأحمر الى الهضبة الحبشية

---

(28) Zwanenberg and Anne King, op. cit., pp. 168-169. and Roberts, Andrew, Nyamwezi Trade, in Richard Cray and Drvid Brimingham (eds), pre - Colonial African Trade, London, 1970, p. 48.

(29) Iliffe, John, op. cit., pp. 40-41.

والثانى ويتجه من مقديشيو ولامو الى داخل اقليم الصومال حيث ترجد أسواق لوح التى زاعت شهرتها فى التجارة فى الرقيق غير أن معلوماتنا عن هذين الطريقين ضئيلة والكتابات عنها نادرة(٣٠) .

وجابهت القوافل العربية التجارية مصاعب كثيرة تمثلت فى الحاجة الى امدادات الغذاء والى الحمالين من الافريقيين . واضطر أفراد القوافل الى زراعة الأرض للزعماء الافريقيين للحصول على امدادات الغذاء . وأمدهم العرب بالسلاح والأقمشة مقابل ذلك . ولم تكن للقوافل العربية رغم كبر حجمها والتى كان يصل تعدادها أحيانا الى ألفى شخص لا طاقة بمواجهة قبائل الداخل ، ومن ثم اضطروا الى مهادنتهم ودفع رسوم مرور عبر أراضيهم، وتعرض كثير من أفراد القوافل للمرض ، وسقط منهم الكثير فريسة له ، وخاصة بسبب مرض الكوليرا الذى انتشر عبر طرق القوافل فى عامى ١٨٥٩ و١٨٧٠ ، وراح ضحيته كثير من رجال القوافل بالاضافة الى نحو ١٦٠٠ من سكان مدينة بوجمايو(٣١) . وكانت الحروب القبلية الداخلية وارتفاع تكاليف نقل التجارة بين الساحل والداخل ونشاط بعض الافريقيين فى أعمال اللصوصية وقطع الطرق فى الداخل من أهم أسباب فشل كثير من قوافل التجارة العربية وافلاسها . ونظرا لانعدام الأمن على طرق القوافل كانت القوافل التجارية تحرص على الخروج معا ، كما أصبحت تتزود بكميات أكبر من السلاح ، وكثيرا ما لجأت القوافل الى مصادقة زعماء القبائل الافريقية الكبيرة طلبا للحماية(٣٢) .

ويلاحظ أن القوافل التجارية كانت زعاماتها عربية أو سواحيلية ولكنها كانت تتألف من الأفريقيين أساسا ، وكان العرب الذين يخرجون فى صحبة القوافل غالبا من ذوى الامكانات المادية المحدودة الذين كانوا يتطلعون الى الثراء من خلال التجارة ، أما أثريا العرب فكانوا يوفدون فى قوافلهم بعض أتباعهم العرب أو السواحيليين، بينما ظلوا هم بالساحل، هذا باستثناء بعض

---

(30) Ingham, K. A History of East Africa, London, 1967, p. 60.

(31) Beverly Brown and Walter, T, Brown, East African Trade Towns; A shared Growth ,in W. Arens (ed), A Century of change in East Africa, Paris, 1973, p. 190.

(32) Ibid p. 191.

حالات قليلة نجح فيها بعض العرب فى تأسيس مراكز تجارية لهم فى الداخل، ومن ثم اهتموا بادارة القوافل التجارية بين الساحل والداخل بأنفسهم ، كما وصل الى الداخل عدد من وكلاء سلطان زنجبار من أجل التجارة .

وبجانب طرق القوافل التجارية الداخلية وجدت طرق للتجارة العربية الخارجية ، وكانت هذه الأخيرة تتألف من ثلاثة طرق رئيسية :

الطريق الأول ويتجه من ساحل شرق أفريقيا جنوبا الى سواحل القارة الجنوبية ثم الى الشمال الغربى عبر المحيط الاطلسى الى البرازيل أو الولايات المتحدة .

الطريق الثانى وكان يربط مدغشقر بجزر الكومور وشمال أفريقيا بأسواق الرقيق والعاج فى البحر الأحمر وبلاد فارس .

الطريق الثالث وكان يتجه من زنجبار أو مدن الساحل الشرقى الافريقى أو مباشرة الى شبه جزيرة العرب وغرب الهند(٣٣) .

العرب وتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا فى القرن التاسع عشر :

وتتحدث معظم المصادر الأوربية عن قدم هذه التجارة فى شرق أفريقيا ، وعن الارتباط الوثيق بينها وبين طبيعة اقتصاديات المناطق التى يصدر اليها الرقيق كأقتصاديات شبه جزيرة العرب أو بلاد فارس أو الهند ، هذا فضلا عن الحاجة الى الرقيق فى مدن الساحل الشرقى الافريقى وزنجبار لاغراض الحراسة أو الخدمة المنزلية أو الرعى ، وتذكر هذه المصادر أن الرقيق المصدر الى الخارج كان يستخدم فى الصيد أو الغوص على اللؤلؤ أو الجندية(٣٤) ودأبت كتابات الأوروبيين على الحديث عن الدمار والتخريب واحراق القرى الناجم من عمليات صيد الرقيق داخل شرق القارة الافريقية ، وعن آلاف الجثث التى وجدت ملقاة فى الطرق ، وعن عمليات جر الرقيق الذى يتم صيده وربطه بالسلاسل اثناء الرحلة من الداخل الى الساحل، وعن وفاة الاعداد الكبيرة من الرقيق اثناء الرحلة نتيجة الانهاك وقلة الغذاء

(33) Gwyn Campell, op. cit., p. 204.

(34) Joseph, E, Harris , The African presence in Asia, London, 1977, p. 3-25.

والاعتداء بالسياط وتربط هذه الكتابات هذه الفظائع بأعمال العرب فى صيد الرقيق ، وبالغت الكتابات الأوروبية فى هذا الصدد الى الحد الذى جعل برتون Burton المستكشف البريطانى يكتب انه لكى يحصل العرب على خمسين أمرأة من الرقيق فانهم كانوا يقومون بالاغارة بالسلاح على عشرة قرى أفريقية ، ويقتل فى كل قرية نحو مائتى أفريقى — ويذكر انه كان يباع فى زنجبار نحو ٢٠ — ٣٠ ألف من الرقيق كل عام(٣٥) ، وللحصول على هذا العدد كان الداخل يتعرض كل عام لنزيف بشرى يفوق كل خيال . ويذكر القنصل البريطانى رجبى أن أحد العرب قد أبلغه عند عودته من بحيرة نياسا انه مر أثناء رحلته الى الداخل بعدة قرى خربة وشاهد على الطبيعة مئات الأكواخ المهدمة والأسواق المنهوبة ، وأن منطقة بأكملها استغرق اختراقه لها مدة سبعة عشر يوما كانت مجرد أطلال وبقايا مراكز كانت من قبل عامرة بسكانها ، كما يذكر أن الهنود فى كلوة قد أبلغوه أن مناطق تقع على بعد مسيرة عشر أو اثنى عشر يوما من هذه المدينة قد خربت من سكانها بسبب صيد الرقيق ، وأن هذا لم يؤد الى نضوب معين تجارة الرقيق فى الداخل ، وانما أدى الى امتداد حدود الصيد تجاه الغرب شمالا وجنوبا(٣٦) ولا شك أن مثل هذه الكتابات تحفل بالمبالغات الكثيرة ، ومن ثم فانه يجب على المؤرخ مراجعتها وتمحيصها موضوعيا .

وداب المؤرخون البريطانيون على ترديد القول بأن انتهاك هذه التجارة للمبادىء الانسانية قد أدت ببريطانيا اعتبارا من أوائل القرن التاسع عشر الى العمل على تحريم الاتجار فى الرقيق ، والغاء الرق ، والواقع أن بريطانيا سعت الى الغاء هذه التجارة بعد أن فقدت مستعمراتها فى أمريكا الشمالية وقلت حاجتها الى الرقيق ، وبدأت تتخلى عن مبدأ حماية التجارة وتطبق مبدأ حرية التجارة المشروعة .

ورغم محاولات الغاء تجارة الرقيق فانها قد استمرت فى شرق أفريقيا نتيجة عوامل عديدة منها التوسع الزراعى فى زنجبار ومدن الساحل الشرقى

---

(35) Wills, A. J., op. cit., p. 77.

(36) Coupland, R, The Exploition of East Africa, London, 1939. p. 140 Quoting the Report of the select committee of 1871 on Slave Trade in East Africa.

الافريقى خاصة فى مجال زراعة القرنفل وجوز الهند والمطاط والحبوب ، وحاجة المزارع المتزايدة لليد العاملة من الرقيق خاصة وأن محصولا كالقرنفل كان يجرى حصاده مرتين فى العام ، كما كان جوز الهند يحصد أربع مرات سنويا وزاد من الحاجة الى العمالة أن قسوة ظروف العمل فى المزارع الساحلية كانت تدفع الرقيق المحلى الى الهرب ، كما كانت نسبة الوفيات العالية والتى كانت تصل أحيانا حسب بعض التقديرات الى ٢٢٪ من قوة العمالة فى المزارع تؤدى الى نقص العمالة وتستدعى وصول أعداد جديدة منها من الداخل ، وكانت القروض التى يقدمها الهنود لأصحاب المزارع العربية لتسيير قوافل تجارية من أجل الحصول على الرقيق والعاج تسهل لهم ذلك(٣٧) . وكانت هناك عوامل خارجية تؤدى الى جلب الرقيق والعاج وتسهل استمرار الطلب عليه فى أسواقه التقليدية فى جنوب شرق آسيا وشبه جزيرة العرب ، بالاضافة الى الحاجة الى الرقيق لمزارع قصب السكر فى جزر ريونيون وموريشيس ومدغشقر ، وما صحب تحريم الرقيق من تهريب اعداد كبيرة من الرقيق اليها او شحنه علانية من شرق أفريقيا تحت ستار الاستيراد الحر للعمالة . هذا فضلا عن الارتباط الوثيق بين زيادة الطلب العالمى على عاج شرق أفريقيا وما اقترن به من ضرورة زيادة الحصول على الرقيق من الداخل لحمله الى الساحل(٣٨) .

ولا يتوفر لنا احصاء دقيق لحجم المصدر من شرق أفريقيا خلال القرن التاسع عشر ، لأن معظم ما يذكره المؤرخون من أرقام لا ينهض على أسس موضوعية ، هذا فضلا عن تباينها بدرجة كبيرة ، كما أن أرقام الجمارك فى زنجبار أو مدغشقر عارية عن الصحة لأن الهنود حرصوا على تهريب الرقيق لحسابهم الخاص دون دفع ضرائب عليه ، ومن ثم فانه بينما يقدر باور Baur حجم الرقيق المصدر من شرق القارة بنحو ثلاثة ملايين أثناء القرن التاسع عشر فان بيتشى Beachey يذكر أن ما يزيد على خمسة ملايين من الرقيق قد صدر من هذه المنطقة خلال هذا القرن المذكور(٣٩) وقد تعرضت

(37) C. P. Righby, Rlport on the Zanzibar Dominions, 1872, p. 8.

(38) Zwanenberg, and Anne King, op. cit., p. 178.

(39) Beachey, R. W., the African Diaspora and East Africa, An Inaugural Lecture delivered at Makrere Univlrsity, Kampala, Uganda, July 31, 1967, p. 14.

ثلاثة رسائل جامعية متخصصة حديثة(٤٠) لدراسة ظاهرة تصدير الرقيق ، واشارت كلها الى أن ما يذكر من أرقام مبنى على التخمين أو على أقوال المبشرين أو المستكشفين الأوروبيين ، وأن البرتغاليين أسهموا بنصيب ملحوظ فى تصدير الرقيق عبر أراضى مستعمرتهم موزمبيق ، وخاصة الى أمريكا الجنوبية وجزر البحر الكاريبى . وقد قدر المسؤول البريطانى مورسبى Morsbey حجم الرقيق المصدر عن طريق موزمبيق باثنى عشر ألف سنويا(٤١) . غير أن جزءا من هذا الرقيق المصدر كان يشحن الى الخارج عن طريق سلطنة انجوتشى Angochi العربية التى كانت تقع على ساحل موزمبيق(٤٢) .

وتعددت أسواق الرقيق ، وكان سوق زنجبار هو السوق الرئيسى وكان يليه فى الأهمية سوقا كلوة وبنجانى ، كما وجدت أسواق صغيرة للرقيق فى مومباسا ومالندى ولامو ومقديشيو ولم يكن كل الرقيق المصدر الى الخارج يمر بزنجبار ، وانما كان الرقيق يتجه أحيانا مباشرة الى منافذ التصدير الخارجية ، وحين اشتدت عمليات التفتيش عن الرقيق ونشطت الدوريات البريطانية الساحلية ، حرصت السفن العربية التى كانت تحمل الرقيق على تجنب زنجبار والاتجاه شرقا بعيدا عنها رافعة اعلاما أجنبية فرنسية أو فارسية ، كما كان الرقيق يشحن فى قوارب صغيرة لا تسع أكثر من عشرة

---

(٤٠) الرسائل الجامعية الثلاث المشار اليها هى :

(A) Abdul Sheriff, The Rise of A Commercial Empire, An Aspect of the Economic History of Zanzibar, 1770-1873, London University. PH. D. Thesis, 1971.

(B) Fred Cooper, Plantation Slavery on the East Coast of Africa in the 19th Century, Yale University, 1974, PH.D. Thesis.

(C) Fred James Berg, Mombasa under Busaidi Sultasate, The City and Its Hinterland in the 19th Century, PH.D. Thesis, Wisconin University, 1971.

(41) Nicholas, C. S. op. cit., p. 199.

(٤٢) للاطلاع على تفاصيل تصدير الرقيق عبر سلطنة الانجوتشى ، انظر :

M. D. P. Newitt, Angoche and the Slave Trade in J. A. H., vol. 13, No. 4, 1972. pp. 659-672.

أشخاص ، ويقدم أصحابها العرب اقرارات بأن ما عليها بحـــارة ، وأنهم خرجوا للصيد أو الغوص . وكان الرقيق يجمع من أسواق الصومال الداخلية التى كان من أشهرها سوق لوح Lugh للرقيق ، كما كانت تأتى شحنات من الرقيق من قلب الهضبة الحبشية ، وتتجه هذه الشحنات عبر البحـــر الأحمر شرقا الى شبه جزيرة العرب أو غربا الى وادى النيل ، وقد تتجـــه شحنات أخرى الى جيبوتى . وكان العرب يتعاملون مع الاحباش فى شراء الرقيق ثم يجرى تصريفه بمعرفتهم واشتهرت شبه جزيرة العرب بالرقيق الاسود الذى يعمل فى خدمة المنازل وبالحسناوات الحبشيات اللاتى اتخذهن العرب كمحظيات . وكانت السفن العربية تأتى من شبه الجزيرة العربيـــة حاملة التمور أو أسماك القرش حيث تقوم ببيعها ثم تشترى بها رقيقـــا أو سلاحا من سواحل البحر الأحمر الغربى وخاصة جيبوتى ثم تعود السفن ادراجها ، ويقدر بانكهرست أن نحو ٢٥ الف من الرقيق كان يصدر سنويا من الهضبة الحبشية وحدها حتى عام ١٨٥٦(٤٣) . وكان استخدام بعض السفن للاعلام الأجنبية يتم بناء على اتفاق بين السلطات الأجنبية والعربية تبادلا للمصالح .

وانقسمت تجارة الرقيق الى قسمين قسم محلى ويشمل الاتجار فى الرقيق بين أصحاب القوافل العربية أو السواحيلية وبين سكان المـــدن الساحلية وأصحاب المزارع العرب ، كما يشمل تبادل الرقيق الذى تجمعه القوافل مع قبائل افريقية أخرى فى حاجة اليه مثل قبائل الكامبا أو الكيكويو لزراعة أراضيها ، وقسم خارجى وهو يشمل الرقيق الذى يصدر الى الخارج والذى كان يشحن الى مسقط وجزر المحيط الهندى وفارس وأصـــفهان وبغداد والبصرة والبحرين والهند بالاضافة الى أسواق أخرى . وقد ورد فى المراجع ذكر نوع آخر من تجارة الرقيق مورس فى أوائل القرن التاسع عشر ، وهو مبادلة رقيق شرق افريقيا بالهندوس فى الهند(٤٤) ، ولا يتوفر لدينا تفاصيل عن هذه المبادلة أو دوافعها ، غير أنه من المعروف أن العرب كانوا يستخدمون الهنود فى أعمال الزراعة والرعى فى شرق افريقيا قبل السيطرة الأوربية .

---

(43) UNESCO (ed). The African Slave Trade, op. cit., p. 198.

(44) Ibid. P. 191.

وكان العرب والسواحيليون لا يحصلون على الرقيق دائما من خلال شن الغارات على الافريقيين وصيد الأسرى لأن عدد العرب كان قليلا فى الداخل ، كما كان حجم القوافل لا يكفى للاغارة على القبائل القوية ، ومن ثم فان الاغارة من أجل صيد الرقيق كانت لا تتم الا على القبائل الضعيفة ، كما كانت حالات الاغارة نادرة من جانب العرب لأنهم كانوا يفضلون استخدام ما لديهم من سلاح فى صيد الفيلة لارتفاع أسعار العاج مقارنة بأسعار الرقيق ، هذا فضلا عن تهافت الافريقيين على السلاح واستعدادهم لدفع أثمان باهظة للحصول عليه . ومن ثم فانهم كانوا يقومون بصيد اخوانهم من الافريقيين من أفراد القبائل الأخرى وبيعهم للعرب .

ووصلت قوافل جميع الرقيق غربا الى البحيرات الاستوائية وبحيرتى نياسا وتنجانيقا وحوض الكنغو ، ووصل العرب الى مملكة البوجندة منذ أوائل القرن التاسع عشر . واقاموا بينهم ، وأرسل سلطان زنجبار ممثلا له فى المملكة فى عام ١٨٦٩ ، ولم يكن الباجندة يعرفون اقتناء الرقيق ، ولكنهم حصلوا عليه بصيده من القبائل المجاورة وأمدوه العرب به(٤٥) ، ولم تكن أراضى البوجندة أو البنبور أو كراجوى مجالا لصيد الرقيق لقوة ملوكها ، وانما مورست عمليات الصيد خارجها(٤٦) .

وتشير الأرقام المتوفرة عن حجم الرقيق الذى يصل الى الساحل للتصدير رغم عدم دقتها وعدم امكانية الوثوق بها الى أن عمليات جمع الرقيق من الداخل على يد العرب قد زادت تدريجيا مع تقدم القرن التاسع عشر ، وذلك رغم محاولات التقييد والمنع لهذه التجارة ، ففى الفترة ما بين ١٧٠٠ و١٨٢٥ تقدر احدى المصادر متوسط ما يصل من رقيق الى زنجبار من الداخل سنويا بنحو ٣٠٠٠ — ٣٥٠٠ ، كما تشير الى أن هذا قد زاد الى نحو ٦٥٠٠ فى عام ١٨٣٤ والى نحو ١٣ الف سنويا فى الاربعينيات والى نحو ١٧ — ٢٢ الف سنويا منذ الستينات من القرن التاسع عشر(٤٧) . وتتواكب هذه الزيادة مع

(45) Ogot and Kieran (eds) Zamani, op. cit., pp. 229-230.

(46) H. B. Thomas, Arabic Correspondence Captured in South-West Bunyire in 1895, With a Note on Arab Tradlds in Bunyoro, Uganda Journal, March, 1949, p. 32.

(47) Zwanenberg and Anne King, op. cit., pp. 178-179.

زيادة النهضة الزراعية فى مدن الساحل واشتداد الطلب الخارجى عليه . وكانت كلوة تستقبل رقيقها من بحيرة نياسا أو من جنوب تنزانيا ، وكانت أكبر سوق مصدر للرقيق بعد زنجبار ، وقد وصل حجم ما كان يصل اليها من رقيق من الداخل الى نحو عشر آلاف سنويا حسب تقـــدير كراب Krapf فى الخمسينات من القرن التاسع عشر(٤٨) وارتفع هذا الرقم الى ما يتراوح بين ١٨ — ٢٢ الف سنويا منذ الستينات من القرن المذكور(٤٩) وكان حكامها العرب يتعاملون مع تجار الرقيق الفرنسيين الذين كانوا يشترون الرقيق ويحملونه على سفنهم الخاصة الى جزر ريونيون والكومور ، وتفيد سجلات جمارك كلوة أن جزءا كبيرا من رقيقها المصـــدر كان يصرف عن طـــريق زنجبار(٥٠) . غير أن تجارة كلوة فى الرقيق قد انخفضت بعد عام ١٩٧٦ بعد صدور مراسيم تحديد الاتجار فى الرقيق ، ورفض الهنود تمويل قوافل تجارة الرقيق العربية ، واستعاضت كلوة عن نقص عوائد هذه التجارة من خلال التركيز على زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية(٥١) .

ونتيجة زيادة وفود الرقيق من الداخل كانت مدينة زنجبار تحوى نحو ١٥٠ الف نسمة فى الستينات من القرن التاسع عشر كان من بينهم اكثر من ستين الف من الرقيق(٥٢) ، كما زاد تعداد سكان المدينة الى نحو ٣٠٠ الف نسمة فى الثمانينات ، وكان من بينهم ٢٠٠ الف من الرقيق(٥٣) كما كان بمدينة مالندى عشر آلاف من الرقيق يمتلكهم العرب والسواحيليون ويعملون فى مزارع الحبوب .

واختلفت أسعار الرأس من الرقيق حسب السن والنوع ودرجـــة الوسامة والجمال ، كما تباين السعر من منطقة الى أخرى وفقا لبعـــدها أو قربها من الساحل . وتعوزنا الدقة فى تقديرات الأسعار اذ يذكر مورسنى

---

(48) Edward, A., Alpers, Ivory and the Slave Trade in East central Africa, London, 1975. p. 237.

(49) Burton, R, Zanzibar Island and Coast, London(1872, vol. 2. p. 347.

(50) Edward, A., Alpers, op. cit., p. 238.

(51) F. O. 84/1574. Kirk th Salisbury March 6, 1880.

(52) Iliffe, John, op. cit., p. 42.

(53) UNESCO (ed). The African Slave Trade, op. cit., p. 178

أن سعر الرأس من الرقيق كان يصل فى عام ١٨٠٢ الى ٤٠ دولار ماريا تريزا، هذا فى الوقت الذى تذكر فيه مصادر أخرى أن هذا السعر قد وصل فقط الى ١١ دولارا فى عام ١٨٠٤ ، ولا يعتقد أن السعر قد هبط الى هذا الحد فى ظرف عامين . وتشير بعض الكتابات الى أن الضريبة التى كانت تحصل على الرأس من الرقيق كانت تصل الى ثمانية دولارات فى أوائل القـــرن المذكور ، غير أنه ابتداء من الثلاثينات بدأت الضريبة على الرقيق المصـــدر تنخفض فأصبحت تتراوح بين أربعة دولارات ونصف دولار حسب منطقـــة التصدير وحجم المخاطرة واحتمالات مصادرته من جانب ســـفن التفتيش البريطانية . وكان تجار الرقيق يفضلون الى شراء الرقيق من النساء أو الأطفال دون الذكور البالغين وكان يمكن أن تباع المرأة الممتلئة الجميلة بأكثر من ٣٥ دولار . وكان الصبية يتراوح سعرهم بين ٧ — ١٥ دولار حسـ ب امكانية الاستفادة منهم(٥٤) . وكان يتم تبادل الرقيق بالأقمشة ، ويقال ان ثمن الرأس الواحد من الرقيق كان يعادل ثمن ثلاث قطع من القماش لدى الباو ، وتذكر روايات أخرى أن ثمن الرأس الواحد من ذكور الرقيق البالغين لدى قبائل أخرى كان يعادل ثمن بندقية واحدة وخمس قطع من القماش ، بينما كانت الأنثى تباع ببندقيتين وعشرة قطع من القماش(٥٥) . ويبدو أن أسعار الرقيق كانت منخفضة للغاية فى الداخل حتى أن آكلى لحوم البشر كان يجدون اللحوم الآدمية أرخص لهم مكثيرا من شراء الماعز أو الماشية(٥٦). ورغم اختلاف أسعار الرقيق فانه يلاحظ أن هذه الأسعار قد انخفضت مع زيادة امدادات الرقيق من الداخل وبعد أن أصبح العاج الأسود وســـيلة لجمع أو صيد العاج الأبيض ، كما أدت عمليات حظر تجارة الرقيق الى مزيد من خفض الأسعار لحرص تجار الرقيـــق على التخلص من الرقيـــق الذى يجلبونه قبل مصادرته .

وكان الرقيق سلعة تباع مقابل الحصول على الغذاء فى الداخل كما كان لدى النسنجا Nsenga أو النييكا Nyika أو مقابل الحصول على

---

(54) Nicholas, C. S. op. cit., pp. 203-204.

(55) Edward, A, Alpers, op. cit., p. 242, & Burton, R, ZanZibar. op. cit., vol. 2. p. 419.

(56) Edward, A, Alpers, Ibid pp. 240-243.

البضائع الأجنبية كما كان لدى الياو Yao ، كما كان العرب يحصلون عليه من بعض الزعماء بطريق الهدايا أو مقابل الاعتذار عن أضرار أصابت قوافلهم من جراء الحروب الأهلية الداخلية أو الهجمات القبلية عليهم(٥٧) كما كانت تفعل قبائل الشيوا (Chewa) .

وكان الرقيق يعتبر سلعة تتسم بارتفاع نسبة الفاقد ، لأن جزءا كبيرا من الرقيق الذى يتم جمعه بطريق الشراء أو الصيد كان يقع فريسة المرض كالدوسنتاريا أو الجدرى أو الحمى — كما كان عناء الرحلة وسوء الغذاء وقسوة المناخ يزيد من عامل الفقد ، هذا فضلا عما كان يحدث أحيانا من هروب بعض الرقيق من القوافل التجارية ، ومن ثم كان سعر الرقيق فى الداخل منخفضا للغاية ، وكان يجرى الشراء بطريق المقايضة غالبا ، وكلما تقدمت القوافل نحو الساحل ارتفع سعر الرقيق ، ففى أوجيجى على سبيل المثال كان يباع الرأس الواحد من الرقيق بما يعادل سبعة دولارات وفى زنجبار يرتفع سعره الى عدة أضعاف(٥٨) . ومع شحن الرقيق الى خارج شرق افريقيا كان تهلك نسبة منه ، ورغم سلبيات هذه التجارة فن ربحيتها كانت عالية بسبب ارتباط كثير من الهياكل الاقتصادية فى شرق أفريقيا وخارجها بنظام الرق .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان الرقيق يشحن علانية من الموانىء الكبيرة على ساحل شرق أفريقيا ، غير أنه بعد أن شددت حملات مصادرات الرقيق وحظر الاتجار فيه لجأت التجارة الى الموانىء الصغيرة ومصبات الأنهار غير المعروفة مثل ميناء الانجوتشى Angoche التى كان لسكانها العرب أقارب فى جزر الكومور ومدغشقر وزنجبار . ولم يتوغل عرب الانجونشى فى الداخل بحثا عن الرقيق أو العاج لأن قبائل الياو والماكوا Makwa كانت تجلب اليهم الرقيق من الداخل ، ومع ذلك استطاعوا نشر نفوذهم الى أعماق قليلة فى الداخل ونشر الاسلام(٥٩) ، وكان الرقيق المصدر من الانجوتشى ينقل الى الموانىء المجاورة لموزمبيق مثل سانكولو وجويتا نجونها Quitangonha حيث كان يصدر الى موانىء

(57) Isaacman Collection, October 1968, p. 39.

(58) Bevrley Brown & Walter Brown, op. cit., p. 189.

(59) M. D. P. Newitt., op. cit., p- 66.

البرازيل . وحين زار فردريك التون Elton قنصل بريطانيا فى موزمبيق انجوتشى فى عام ١٨٧٥ اكتشف ممارسة سلاطينها لتجارة الرقيق ، وأنهم كانوا يتقاضون روبية واحدة على كل رأس من الرقيق يصدر(٦٠) . كما كان الرقيق من انجوتشى يشحن الى جزر سيشل والمساكارين والكومور ومدغشقر(٦١) . وأحدثت هذه التجارة للسلطة ازدهارا اقتصاديا كبيرا تحدث عنه القنصل البريطانى أونيل Oneil فى عام ١٨٨١(٦٢) .

ونتيجة نشاط التجارة فى الرقيق فى زنجبار تشير الأرقام الرسمية الى أن حصيلة الضرائب ، التى فرضت على الرقيق المصدر منها الى زيادة هذه الحصيلة من عشرة آلاف جنيه استرلينى فى عام ١٨٢٨ ، الى نحو ضعف هذا الرقم فى عام ١٨٣٤ ثم الى نحو ٥٠ الف جنيه فى عام ١٨٥٩(٦٣)، ووصل حجم هذه الضرائب الى نحو مائة الف جنيه فى الثمانينات . وفى كلوة يذكر القنصل البريطانى كيرك Kirk أن الدخل من الضرائب على تصدير الرقيق قد وصل الى نحو ٢٠ الف جنيه استرلينى فى عام ١٨٧١ ، وهو رقم يعادل ضعف قيمة المتحصل على الضرائب من هذه التجارة فى عام ١٨٤٥(٦٤) . وفى عام ١٨٧٦ كان اجمالى مبيعات الرقيق تصل الى ١٢٠ الف جنيه سنويا رغم صدور قرارات حظر الاتجار فى الرقيق ، غير أن تشديد هذا الحظر جعل حجم هذه التجارة يتقلص تدريجيا(٦٥) .

ولم تفلح عمليات حظر الاتجار فى الرقيق فى منع تهريب الرقيق حتى الى المستعمرات البريطانية نفسها ، فقد أشارت اللجنة الملكية البريطانية

---

(60) C. 1588. (1875) vol. LXX pp. Elton to Earl Derby, Mozambique, Sept 13, 1875.

(61) Edward, A, Aipers, op. cit., p. 218.

(62) C. 3160 (1882) vol. LXXV, O Neil to Granville, Mozambique, July 19, 1881.

(63) Oliver, R & Gervase, M, Op. cit., vol. I. pp. 218-219.

(64) Great Britain, Report of the East African Trade Committee by Sir Bartle Frere, 1871. p. XII.

(65) Coupland, R, Exploitation of East Africa, pp. 225-231.

فى تحقيقاتها فى عام ١٨٢٦ — ١٨٢٨ الى أن الرقيق ظل يصدر اليها على الأقل حتى عام ١٨٢٤ أو عام ١٨٢٥ ، كما اثبتت دراسة اجريت فى الارشيف المحلى لجزر ريونيون الفرنسية أن شحنات كبيرة من الرقيق وصلت اليها من شرق أفريقيا قدرت بنحو ٤٥ ألف رأس فيما بين عامى ١٨١٧ و١٨٣١(٦٦). ولا شك أن استمرار التجارة كان مبعثه أرباح الرقيق العالية مما دفع المسئولين الاستعماريين الى التورط فى هذه التجارة مع التجار العرب والهنود . ولا يتوفر لدينا أرقام عن حجم صادرات الرقيق بعد هذا التاريخ بسبب سرية هذه التجارة — غير أنه من المؤكد انها استمرت غالبا تحت ستار تصدير العمالة الحرة للمشروعات الزراعية فى جزر المحيط الهندى لأن رابطة العمل الحر فى جزر موريشيس قد تأسست فى عام ١٨٤٢ من أجل توفير العمالة من الخارج ، كما عقدت السلطات الفرنسية فى ريونيون اتفاقية فى عام ١٨٤٣ مع سلطان زنجبار لمدها بالعمالة ، واشتد التنافس بين الانجليز والفرنسيين للحصول على الرقيق .

وتمثل مدغشقر نموذجا فريدا لتصدير الرقيق واستيراده فى وقت واحد ، اذ كانت مدغشقر تصدر الرقيق حتى عام ١٨٢٠ أى قبل حظر تصدير الرقيق الى الدول المسيحية . وكان للتجار الرقيق العرب(٦٧) مركز دائم على الساحل الشرقى للجزيرة ، وكان ملك مدغشقر يفرض ضريبة على كل رأس من الرقيق المصدر تصل الى دولارين ونصف دولار أسبانى . وكانت بمدغشقر جالية هندية تمول عمليات صيد الرقيق من الداخل ، وكان متوسط ما يصدر من الجزيرة من الرقيق سنويا يتراوح بين ستة آلاف وعشر آلاف رأس سنويا(٦٨) ، وكان رقيق مدغشقر يصدر الى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى والامريكتين والهند .

وبدأت مدغشقر تستورد الرقيق رسميا من الخارج بعد عام ١٨٢٠ لمشروعاتها الزراعية التى تركزت فى وسط الجزيرة لأن التجار العرب بالتواطؤ مع الهنود وبعض أفراد البيت الحاكم بدأوا يصدرون الرقيق من

---

(66) UNESCO (ed) African Slave Trade. op. cit., p. 196.

(67) Gwyn Campell. op. cit., p. 205.

(68) Ibid p. 206.

أجزائها الجنوبية والغربية والشرقية ، وعملوا على تهريبه خارج الجزيرة حرصا منهم على الحصول على أرباحه الكبيرة — الأمر الذى أدى الى نقص العمالة اللازمة لمزارع الجزيرة ، ولم يستطع حكام مدغشقر الافريقيون السيطرة على عمليات التهريب ، واستمر استيراد الرقيق رغم أن السلطات البريطانية قد ضبطت فى عام ١٨٣٥ احدى وعشرين سفينة محملة بالرقيق فى موانىء مدغشقر كانت تستعد لتصديرها الى الخارج . وكان الرقيق المستورد فى مدغشقر يأتى أساسا من موزمبيق وزنجبار — وخاصة عبر موانىء ايبو ولوزا Loza وانجكوسا Angosa .

ولعب العرب فى مدغشقر دور المستورد والمصدر للرقيق حيث كانوا يشحنون الرقيق من مدغشقر الى الخارج ، ثم تعود سفنهم بعد بيع شحناتها الى موانىء مدغشقر حاملة الأقمشة أو البضائع الاسيوية الأخرى ، ثم تبحر فى المحيط الهندى حيث تقف فى مقابل الساحل الموزمبيقى وتحمل بالرقيق وتعود به الى شمال غرب مدغشقر لتبيعه لأصحاب المزارع ، وكانت سفن الرقيق القادمة من الساحل الموزمبيقى ترسو فى ميناء ساكالافا أو الموانىء الأخرى الصغرى غير المرتادة على سواحل مدغشقر(٦٩) . وادى هذا الدور المزدوج لتجار الرقيق العرب فى مدغشقر الى اهتمام السلطات البريطانية بدراسة طبيعة هذه التجارة فى هذا الجزء من المحيط الهندى .

وكان نجاح التجار العرب فى مدغشقر والذين أطلق عليهم لفظ « الأنتالا أوترا » (Antala Otra) فى تصدير الرقيق واستيراده يرجع الى أنهم استخدموا القوارب العربية Dhows محل سفن الرقيق العربية القديمة المربعة الشكل وظلت السلطات البريطانية لفترة كبيرة تعتقد ان هذه القوارب لا تحمل الرقيق ، كما أن كثيرا من السفن الخاصة بالرقيق كانت ترفع الاعلام الفرنسية حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، ومنذ الأربعينات استخدمت هذه السفن الاعلام الامريكية وظل استخدامهم لهذه الأعلام الى ما بعد الستينات — وعلاوة على هذا كانت الخبرة العربيةبالرياح وتيارات الممر الموزمبيقى البحرية أثر كبير فى قدرتهم على الافلات منالتفتيش

(69) F. O. 84/515 Erd/1144, Pakenham to Granville, March 18 & June 10, 1873.

البريطانى . وكان حجم الارباح المتزايدة من تجارة الرقيق والتى كانت تفوق المائة فى المائة دافعا للعرب للتخصص فى تجارة الرقيق الساحلية فى الممر الموزمبيقى وللقيام بالرحلة عدة مرات فى نفس الفصل(٧٠) . وكان الحجم الكبير لارباح تجارة الرقيق قد دفع أفراد البيت الحاكم فى مدغشقر الى التورط فيها ، بالاضافة الى الهنود الذين عملوا على اقراض الأموال للتجار العرب لمواصلة الاتجار فى الرقيق .

وقد نشطت تجارة الرقيق عبر الممر الموزمبيقى فى السبعينات من القرن التاسع عشر نتيجة ظروف الكساد الاقتصادى العالمى وأمراض النبات، وتدهور أسعار المواد الخام فى الأسواق العالمية ، وحدوث هزة كبيرة فى مزارع الكيرول الخاصة بزراعة قصب السكر ، وضرورة الحصول على العمالة الرخيصة ، ومن ثم فتحت موانىء الجنوب الشرقى سرا فى مدغشقر أمام واردات الرقيق من الخارج ، وظلت ظاهرة استيراد الرقيق فى مدغشقر حتى عام ١٨٩٥ أى الى وقت احتلال الفرنسيين لهذه الجزيرة(٧١) .

ولنا عدة ملاحظات حول تجارة الرقيق العربية فى القرن التاسع عشر :

١ — أن القلة من العرب هى التى خرجت فى صحبة قوافل التجارة المتجهة الى الداخل ، وأن هذه القلة كانت تمثل غالبا الشريحة الدنيا من العرب فى ساحل شرق أفريقيا ، وأن العرب لم يزد عددهم على عدة مئات بالداخل بالاضافة الى الف أو الفين من السواحليين ورغم تسلح القوافل العربية بالأسلحة النارية فان قوة العرب فى الداخل لم تصبح قوة مؤثرة حتى بعد استقرارهم وتأسيسهم لبعض المراكز التجارية والمستوطنات به ، ومن ثم كانت جهودهم فى صيد الرقيق محدودة للغاية ، وكان الافريقيون هم الذين يقومون بعبء جمع الرقيق للعرب ويقايضونهم عليه ، ومن ثم فان ما ارتبط من فظائع حول صيد الرقيق فى الداخل كان مبالغا فيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان دور العرب فيه ضئيلا لأن جمع الرقيق وصيده وأسره والاغارة على القرى كان مقترنا بنشاط القبائل الافريقية القوية واعتدائها على المناطق المجاورة غالبا .

---

(70) C. 2720. pp. Slave Trade correspondence, 1880, Morrier to Braam Camp, August 19, 1879.

(71) Gwyn Campell, op. cit., pp. 223-227.

٢ — ان استقرار العرب بالداخل لم يكن ناجما عن السيطرة وفرض القوة على الافريقيين فى الداخل الا نادرا ، ولكنه ارتبط باستمرار علاقات الود والتعاون بين العرب والافريقيين التى ربط عامل الرغبة فى الربح وتبادل المصالح بينهم ، وقد ادت هذه المصالح المشتركة الى تخصيص بعض الزعماء الافريقيين أجنحة خاصة فى مناطقهم للتجار العرب والى تقديم المساعدات والغذاء لهم ، كما ان بناء بعض الممالك العربية فى الداخل مثل مملكة تبو تيب وتدخل العرب أحيانا فى الخلافات بين الافريقيين ارتبط عادة بضعف القبائل الافريقية التى سيطروا عليها ، وصغر وحداتهم السياسية وبعدها كثيرا عن الداخل . وأحرز العرب والسواحيليون فى هذه المناطق نجاحا كبيرا مثل مولوزى Molozi وجومبى Jumbe — وبهما دماء عربية — اللذين أصبحا من أكبر تجار الرقيق فى نياسا(٧٢) .

٣ — ان العرب كانوا يحرصون قدر الامكان على عدم استخدام الاسلحة النارية فى صيد الرقيق رغبة منهم فى توفيره لصيد العاج(٧٣) وفى الدفاع عن أنفسهم لأن سعر العاج أو السلاح كان أعلى قيمة من الرقيق ، كما كان الرقيق تجارة تتسم بارتفاع نسبة الفاقد فيهـا اذا ما قورنت بالتجارتين المذكورتين (العاج والسلاح) .

٤ — ان جمع الرقيق من الداخل لم يحركه عامل توفير تكاليف نقـل العاج الى الساحل ، لأن العاج كان يتطلب نقله خبرة كبيرة لا تتوفر للرقيق، ولأن القوافل العربية تأتى من الساحل ومعها حمالوها المحتـرفون الذين يحملون مواد التجارة الأوروبية والاسيوية الى الداخل ، ولأن معظم الرقيق الذى كان يشتريه العرب من الداخل كان يتألف من الصبية والنسوة لأن حجم الطلب الخارجى عليهم كان كبيرا وكان سعرهم مرتفعا ، ولم يكن الطلب على البالغين من الذكور من الرقيق عاليا الا فى المشروعات الزراعية فى

---

(72) Wills, A. J., op. cit., p. 77.

(٧٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تجارتى الرقيق والعـاج العربيتين ، انظر :

Norman Bennet, the Arab Power in Tanganyika in the 19th Century, PH. D. Thesis, Boston, University, 1961.

الساحل الشرقى الافريقى أو بعض الجزر فى المحيط الهندى ، وكان نطاق هذه المزارع محدودا ، ولا تبرر الحاجة الى العمالة جمع الاعداد الكبيرة من الرقيق من الداخل .

٥ — أن ارتباط تجارة الرقيق بتجارة العاج كان من خلال الحصول على الرقيق لشراء الأراضى فى الساحل وتحويلها الى مزارع للمحاصيل النقدية كالقرنفل وجوز الهند ، ثم تدبير المال اللازم من التجارة فى هذه المحاصيل لجمع العاج والاتجار فيه .

٦ — ان تجارة الرقيق العربية الخارجية تواطأ فيها الهنود والاوربيون والأمريكيون والأفارقةكما حدث فى مدغشقر مع العرب ، وعلى عكس تجارة قوافل الرقيق الداخلية التى اقتصر فيها التواطؤ على الهنود من خلال دورهم كممولين وعلى الأفارقة من خلال دورهم كجامعين وصيادين للرقيق . ولم يحدث أن ولج الهنود الى الداخل الا فى حالات نادرة كما هو الحال حين دخلت قلة من الهنود وعلى رأسهم موسى مزروعى الى تابورا من اجل التجارة .

٧ — ان أرقام الرقيق وأرباح التجارة ذات سمة تقديرية لا تنهض على أسس موضوعية ، ومن ثم فان استخدامها من جانب المؤرخ جائز مع الحذر لاعطائه مؤشرات او خطوط عامة للدراسة ، ويرجع السبب فى عدم وجود أرقام حقيقية حول هذه التجارة الى سرية هذه التجارة وعدم مشروعيتها والى عدم امانة الهنود القائمين على ادارة الجمارك ، والى تورط اطراف كثيرة فيها كان يهمها اخفاء حجم نشاطها الحقيقى .

٨ — ان بعض المناطق الافريقية خلت من صيد الرقيق لقوة ملوكها كالبنيورو أو البوجندة أو لقوة شكيمة قبائلها كالاكامبا أو الماساى .

العرب وتجارة العاج فى القرن التاسع عشر :

كانت تجارة العاج فى شرق افريقيا تجارة رائجة قديمة قدمها الرحالة الأوائل فى الأهمية على تجارة الرقيق ، ومنذ فترات التاريخ القديمة كان العرب يسيطرون على تجارة العاج التى كانت ترد من أرض الزنج ، وهو المصطلح الجغرافى الذى أطلقوه على شرق افريقيا ، وكان عاج شرق

أفريقيا يفضل العاج الهندى لنعومته وشدة بياضه وانخفاض سعره ، ومن ثم كان يلقى رواجا شديدا فى أسواق جنوب شرق آسيا . ومنذ العصر الوسيط كانت عمان خاصة تتولى شحنه من شرق أفريقيا وتصديره الى هذه الأسواق حسبما جاء فى روايات الرحالة العربى المسعودى فى أوائل القرن العاشر لميلادى(٧٤) . وظل العرب يسيطرون على هذه التجارة بسبب ما كان لهم من امارات اسلامية على سواحل شرق أفريقيا حتى السيطرة البرتغالية فى أوائل القرن السادس عشر على هذه المنطقة ، وانتقلت تجارة العاج الى أيدى البرتغاليين ، غير انها لم تستمر طويلا حكرا عليهم بعد ما تمكن العرب من استعادة نفوذهم فى الساحل الشرقى الافريقى وانحسر الوجود البرتغالى فى سواحل موزمبيق . وفى بداية القرن التاسع عشر كان العاج المصدر من جانب عرب شرق أفريقيا يلقى رواجـــا عن عاج موزمبيـــق لأن البرتغاليين حرصوا على رفع نسبة الرسوم الجمـــركية على صادراته . وانتقل مركز تجارة العاج الى شمال شرق أفريقيا ، وزاد من حجم صادرات العاج منها تهافت الأوروبيين والأمريكيين بجانب الاسيويين عليه ، بعد أن دخل العاج فى صناعات كثيرة كالتحف والتماثيل والآلات الموسيقية والحلى ، وظهرت مراكز اوروبية كثيرة تتخصص فى صناعة العاج فى ألمانيا وهولندا وبريطانيا ، وكان ازدياد تدفق راس المال الناجم عن النمو الزراعى فى ساحل شرق افريقيا ، وعن وفود أعداد كبيرة من الهنود والعرب الى المنطقة ، ووصول المزيد من السفن الأوروبية والاسيوية التى تحمل البضـــائع من الخارج من عوامل ارتفاع حجم الطلب على العاج فى شرق أفريقيا .

وكما ارتبطت تجارة العاج بتجارة الرقيق ارتبطت أيضا باقتناء السلاح واستخدامه فى صيد الفيلة ، ولم يكن العرب دائما صيادين للفيلة . وانما اضطروا أحيانا الى شرائه من الأفارقة لعدم سماح الزعماء لهم بالصيد فى مناطق اعتبروها مجالا لنفوذهم ، ولعدم قدرة العرب على مواجهتهم ، كما حدث فى مملكة البوجندة التى كان ملوكها لا يسمحون للعرب بالتوغل غربا وكانوا يجمعون العاج لهم من المناطق المجاورة ويحققون أرباح كبيرة من جراء بيعه لهم ، ورغم أن العرب وصلوا الى البوجندة منذ وقت طويل الى مملكة البوجندة فان أول تاجر عربى من زنجبـــار دخل الى البنيـــورو فى عـــام

(74) Beachey, R. W, Ivory Trade. op. cit., p. 269.

١٨٧٧ (٧٥) بسبب سياسة الباجندة فى منع العرب من الاتصال بمصادر العاج مباشرة ، وحرصا على وصول كميات العاج المطلوبة الى الساحل . ووثق سلاطين زنجبار علاقاتهم بملوك البوجندة وأمدوهم بالأسلحة النارية أحيانا(٧٦) وعمل بعض التجار العرب كمستشارين لهم أحيانا . ولم يكن عاج البوجندة ، والمناطق التى تليها غربا يأتى الى الساحل عن الطريق الشرقى الذى سمى باسم طريق الماساى لوعورته وخطورته ، وانما كان العاج يأتى عبر الطريق الجنوبى عن طريق الشاطىء الجنوبى لبحيرة فيكتوريا وارتياد الطريق الذى عبر شمال تنزانيا الى الساحل .

ولم يكن ضروريا للحصول على العاج التوغل الى الداخل اذ ان تجار الاكامبا Akamba الافريقيين كانوا يحضرون العاج الذى يجمعونه من الداخل ويبيعونه لعرب مومباسا ، كما كان الانياموزى فى تنزانيا تجار عاج ورقيق قبل أن يشتد توغل العرب فى الداخل ، وكان التوغل العربى من اجل العاج مبعثه الرغبة فى الحصول على العاج بكميات أكبر وأسعار أقل خاصة بعد أن أدركت القبائل الافريقية فى الظهير الداخلى القريب من الساحل قيمة العاج وأصبحت تطلب أسعارا أعلى ثمنا له .

وفى الربع الثانى من القرن التاسع عشر وصل العرب والسواحيليون الى منطقة بوكيربى Bukerbe وعبروا بحيرة تنجانيقا غربا من أجل العاج ، وحتى أواخر الخمسينات من القرن المذكور كان معظم العاج يأتى من داخل تنزانيا ، ويبدو أن حجم التجارة فى العاج كان ضخما لأن صيد الفيلة فى وسط وشمال تنزانيا كان يستدعى تشغيل عدد يتراوح من ٣٠ — ٤٠ الف حمال من الانياموزى فى فصل واحد لنقل العاج الى الساحل . وكان العاج الذى يجمعه الزعماء الافريقيون بطريق الصيد أو الهدايا يباع للعرب . وخبر العرب مواسم تكاثر الفيلة فى الداخل ، كما أدركوا العلاقة بين نصاعة العاج وشدة بياضه وخفة وزنه وبين جفاف المناطق التى يتم الصيد منها ، ومن ثم حرصوا على الصيد من مناطق الاحراش والمراعى ، ولم يلجأوا الى مناطق الغابات

---

(75) M B. Thomas, op. cit., p. 37.

(76) Gerald. W. Hartwig, The Victoria Nyanza as A Trade Route in the 19th Century, J. A. H., XI, 4, 1970. p. 536 & Gray, John, kirk & Mutesa, Uganda, Journal XV, 1951, pp. 1-16..

الكثيفة والمطيرة الا بعد أن قلت الفيلة فى المناطق الجافة ، لأنه ثبت لديهم أن غزارة المطر تؤدى الى خشونة العاج وثقله وتؤثر على درجة بياضه ، ولذا كان عاج مناطق البحيرات والأنهار أقل ثمنا وأشبه بالعاج الهندى .

ومنذ الستينات اتجهت قوافل صيد الفيلة تجاه الشمال الغربى بعد أن اشتدت الحاجة الى العاج وكادت تتطلب موارده فى تنزانيا ، ومن ثم بدأت هذه الفترة تشهد عمليات جمع العاج من الاتشولى Achole والانكولى والتورو Toro . وكانت هذه المناطق الأخيرة قد وصل اليها تجار العاج من الشمال من العرب الأوروبيين عبر المديرية الاستوائية اثناء فترة حكم الخديوى اسماعيل لها ، وتتحدث التقارير عن تنظيمات من قبل حاكم عام المديرية الاستوائية لتنظيم عمليات صيد الفيلة فى هذه المناطق ، وجمع العاج(٧٧) . وكانت تجارة العاج فى هذه المناطق يحتكرها ملوكها فكان لهم حق الحصول على ناب واحد من كل نابين من العاج يتم جمعهما ، كما كان لهم حق شراء الناب الآخر ، ومن ثم كان التعامل على شراء العاج يتم بين العرب وهؤلاء الملوك . وفى كراجوى كان يتم مبادلة العاج بالماشية ، ومن ثم استدعى الحصول على العاج منهم شراء العرب للماشية من قبائل أخرى وتبادلها معهم نظير العاج(٧٨) .

وحاول العرب تنسيق مصالحهم مع الافريقيين من أجل تسهيل مهامهم التجارية ، ففى الخمسينات وافق رئيس الانيامويزى افوندكيرا (Ifundakira) على عدم تحصيل رسوم مرور على العاج الذى يحملونه عبر أراضيه مقابل موافقتهم على عدم المتاجرة مع المشنجات الافريقية المعادية لقبيلته ، ومن أجل العاج أسس بعض العرب بعض المراكز الدائمة لهم فى تابورا أو أوجيجى ، وكدسوا فيها السلاح والغذاء لمساعدة قوافل التجارة العربية المتجهة الى الداخل غربا . وأعلن بعض رؤساء هذه المراكز العربية ولاءهم لسلطان زنجبار على نحو ما فعل الزعيم العربى موينى خيرى Mwini Kheri رئيس مركز اوجيجى التجارى العربى ، ورفع علم

(77) Iliffe, John, op. cit. p. 49 & Beachey, Ivory Trade. op. cit. pp. 280-281.

(78) M. B. Thomas, op. cit., pp. 38-39.

السلطنة على أراضيه فى أوائل الثمانيات من القرن التاسع عشر(٧٩) . وتركزت مراكز تجارة العاج فى الداخل فى تابورا وحول شواطىء بحيرة تنجانيقا والى الغرب منها فى اوجيجى وكاسينجى ونيانجوى وكيتانجولى وكافرو kafuro ، كما كانت هناك مراكز لهذه التجارة فى غند كرو فى أعالى النيل ، وكان تجار مدينة الخرطوم يقرضون الأموال للمغامرين من التجار العرب بفوائد مائة فى المائة ، كما وصلت فى عهد محمد على حملات لصيد الفيلة من المصريين الى البنيور وأعالى النيل ، ويذكر بعض المؤرخين أن هذه الحملات أدعت انها حملات استكشافية تؤيدها الحكومة المصرية لكشف منابع النيل .

وكان عاج البنيورو يصرف عبر غند كرو ، لأن البنيورو لم يكن لها منفذ الى الخارج الا عن طريق البوجندة ، وكانت على علاقات عدائية معها ، وكان لدى البنيورو مخزون كبير من العاج لأن الجزية كانت تدفع لها عاجا من جانب التورو . واستغل حكام المديرية الاستوائية هذا الوضع لصالحهم ، وقد ذكر أن بيكر حاكم عام المديرية الاستوائية قد حصل على أرباح تعادل ٢٠٠ ٪ من تجارة العاج مع البنيورو(٨٠). واستمر هذا الوضع الى عام ١٨٧٧ حتى وصول التجار العرب من الجنوب . وعوق من تجارة العاج بين البنيورو وأعالى النيل الثورة المهدية التى اندلعت فى السودان .واتخذ التجار العرب لهم مقرا دائما فى بلاط كابريجا Kabrega ملك البنيورو . غير أن تجارة العاج فى البنيوريو لم تزدهر طويلا بسبب حروب كابريجا مع البوجندة ، وظلت امكانات تجارة العاج كبيرة فى هذه المملكة دون أن تستغل حتى بداية العهد الاستعمارى .

وكان سلطان زنجبار يحتكر جزءا كبيرا من تجارة العاج ، وكان يرسل قوافل التجارة من قبله لجمعه — ويذكر أن تجارة العاج بين بنجانى وزنجبار كانت حكرا له ، ومع هذا فقد أسهم عرب الساحل فى هذه التجارة من أصحاب المزارع وحصلوا من الهنود على قروض لتمويل حملات جمع العاج بضمان مزارعهم وأراضيهم بفوائد عالية كان يعاد دفع أضعافها فى شكل عاج

---

(79) Ogot & Kieran (eds) Zamani, op. cit., pp. 226-227.

(80) Beachey, R. W, Ivory Trade. y. 282.

يباع لهم بنصف ثمنه الحقيقى . ورغم أن جزءا كبيرا من هامش ربح هـذه التجارة كان يؤول الى الهنود ، فان العائد منها كان مجزيا نسبيا للعرب . ووجدت فى زنجبار ومدن الساحل الشرقى الافريقى فروع لعدد من الشركات الأجنبية من أهمها شركات هانسنج Hansing اوزوالد Oswald ومابر Meyer وروفراسنت Rouxfrasnet ، ولم تكن هذ ه الشركات تتاجر فى العاج فقط وانما شمل نشاطها مختلف مواد التجارة المشروعة الأخرى ، وكان الهنود يبيعون لها العاج الذى يحصـــلون عليه من قوافل التجـــارة العربية(٨١) .

وكانت تكاليف نقل العاج مرتفعة اذ كان متوسط نقل الطن الواحد من أوجيجى الى الساحل يبلغ نحو ٥٠ جنيها ، وكان الحمالون يحملون العاج على رؤوسهم ، وكان متوسط ما يحمله الحمال الواحد يتراوح بين ٥٠ــ٧٠ رطلا . وقبل نقل العاج يجرى تصنيفه ، وكانت عملية التصنيف فنا هاما لأن سعر العاج الخشن يختلف اختلافا كبيرا عن سعر العاج الناعم الذى كان أعلى سعرا لأنه كان يسهل ثنيه وتشكيله وقولبته .

وكان يتم مبادلة العاج بالخرز ، وبالرقيقات الحسناوات أحيانا أخرى أو بالأقمشة والأقطان الامريكية والاوروبية أو بالسلاح الأوروبى المتيـــق والبارود أو الحرير الهندى أو العمانى . وكانت قطعة واحدة من السلاح تباع نظير ٧٥ رطلا من العاج أحيانا . وكانت المساومة على العاج تتم بين العرب والافريقيين فى أسواق الداخل ، وكانت عمليات المساومة طويلة ومتعبة لأنه قد يكون الناب الواحد من سن الفيل ملكا لعدد كبير من الافريقيين، ومن ثم يجب اتفاقهم جميعا واقناعهم بالسعر المعروض . كما تشمل عملية البيع فحصا لحالة الناب أو الفك لأنه قد يكون قـــد أصابه التآكل نتيجـــة استخدام الفيل له بدرجة أكبر من بقية الأسنان ، وبالتالى يؤثر هذا على ســـعره .

ومع أن العاج سلعة يقل فيها نسبة الفاقد ، فان القافلة قد تتعرض للنهب أو السلب أو الهجوم من جانب القبائل ، هذا فضلا عن تكاليف الانفاق

---

(81) Ibid. pp. 277-278.

على الغذاء والتجهيز والتسليح والنقل الذى يصحب اية قافلة متجهة الى الداخل . وتسجل الكتابات المعاصرة حالات كثيرة هرب فيها الحمالون بما معهم من عاج أو سلاح أو بضائع اخرى ، كما تسجل حالات عديدة من الفشل وضياع الأموال ترتب عليها ضياع المزارع أو الممتلكات العربيـة المرهونة للدائنين الهنود ، أو استقرار العديد من العرب فى الداخل خشية مطالبات الدائنين ، وقد أشار ايوان سميث قنصل بريطانيا فى زنجبار فى مكاتباته الى سولسبورى رئيس الوزراء الى هذه المسألة(٨٢) .

ولا تتوفر لدينا تفاصيل عن مستويات الأسعار بالنسبة للعاج ، غير أنه يبدو أن السعر كان اجتهاديا ، كما كان يختلف من منطقة الى أخرى ، وكلما بعد مصدر العاج كلما انخفض سعره ، والواضح أن العاج كان يباع بوزنه ونوعيته ، وكانت الفارسيلا (Frassilah) تمثل وحدة الوزن القياسية للعاج(٨٣) ، وكانت هذه تعادل نحو ستة وثلاثين رطلا ، وان كان بعـض المؤرخين يرون أنها كانت تتراوح بين ٣٤ — ٤٥ رطلا . ويذكر أن اسعار العاج كانت تختلف بنسبة تتراوح بين ٥٠ — ١٠٠ ٪ بين أوجيجى وتابورا ، كما كان السعر يختلف بنفس هذه النسبة تقريبا بين تابورا ورنجبار(٨٤) .

ويقدر المؤرخون أن كمية العاج التى كانت تشترى بنحو الفى دولار فى الداخل كانت تباع فى الساحل بنحو سبعة آلاف دولار . وقد ذكر برتون Burton أن التجار العرب فى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا قد ابلغوه بأنهم يحصلون على نحو مائة فاسيلا من العاج بنحـــو الف دولار ، وكانوا يبيعونها بسعر يتراوح بين ٤٥٠٠ — ٥٦٠٠ دولار فى زنجبار(٨٥) ، وكان رطل العاج يباع فى شرق الكنغو بسعر منخفض للغاية يتراوح بين نصف سنت وسنت ونصف ، وذلك حسبما ذكره المستكشف البريطانى ستانلى Stanley

وكان العاج أعلى قيمة من أناث الرقيق لدى قبائل الياو Yto ، ويبدو

---

(82) F O. 603/310 Euan Smith to Salisbury, Feb 24, 1890.

(83) Zwanenberg & Anne King, op. cit., p. 172.

(84) Bevrley Brown & Walter Brown, op. cit., p. 189.

(85) Arens, W, (ed) A Century of Change, Paris, 1973, pp. 188-189.

انهم كانوا يبيعون العاج حسب حجمه لا حسب وزنه اذ ذكر أن ناب الفيل المتوسط كان يباع بنحو ٣٠ — ٣٦ ياردة من القماش أو بسعر يعادل سعر نحو ٧ — ١٥ رأسا من الرقيق(٨٦) . وكان الياو يفضلون التعامل مع العرب لأنهم كانوا يدفعون لهم أسعارا أعلى مما يدفعه الهنود فى كلوة ، اذ كان الهنود يحصلون منهم على فك من العاج يصل وزنه الى ١٤٠ رطلا مقابل لفة صغيرة من سلك النحاس او عقد من الخرز(٨٧) .

وذكر برتون أنه قابل عددا من التجار العرب المهتمين بالعاج ، فأشار على سبيل المثال الى محمد بن صاحب فى أوجيجى الذى أبلغه فى عام ١٨٥٨ انه استقر فى هذه المدينة منذ عام ١٨٤٣(٨٨) ، كما ورد فى الكتابات المعاصرة ذكر تيبو تيب Tippu Tip . ولم يرد ذكر تجار من الهنود باستثناء التاجر الهندى الذى سبقت الاشارة اليه وهو موسى مزروعى الذى أشار برتون الى أنه قابله وهو فى طريقه من تابورا الى الساحل وهو يحمل نحو ٢٨٠ الف رطل من العاج(٨٩) .

وكانت أسعار العاج فى زنجبار ومدن الساحل أكثر ثباتا من الاسعار فى الداخل ، غير أن التجار العرب كانوا عادة لا يتعاملون مباشرة مع الشركات الأوروبية أو الاسيوية التى تسعى لشراء العاج ، لأن ما بيدهم من كميات من العاج كانت ضئيلة ، كما كانت ارتباطاتهم بدائنيهم تجبرهم على التعامل مع الهنود ، ومن ثم لعب الهنود دور تاجرى التجزئة والجملة فى آن واحد ، فكانوا يجمعون كميات العاج التى تصل مع القوافل العربية الى الساحل ، ثم يبيعونها جملة للوكلاء التجاريين الأجانب . واختلفت أسعار الشراء والبيع اختلافا كبيرا ، ولما كان الهنود حريصين على اخفاء حجم أرباحهم فان ما تسجله ادارة الجمارك من أرقام لمبيعات العاج الى الخارج لا تشير الى الحقيقة ، كما أن السعر المعلن لتصدير العاج من جانب لا يمكن الوثوق به ، ولا تتوفر فى أيدينا الا أرقام وردت فى تقارير القناصل أو المستكشفين،

(86) Edward, A. Alpers, op. cit., p. 246.

(87) Bennet & Brooks, New England Merchants, op. cit., pp. 262-263.

(88) Beachey R. W, Ivory Trade, pp. 270-271.

(89) Burton, O, Lake Regions op. cit., vol. 2, pp. 223-224.

اذ ذكر أن سعر بيع الفارسيلا من العاج قد زاد من ٢١ روبية هندية فى عام ١٨٢٥ الى نحو ستين روبية فى عام ١٨٧٥(٩٠) ، كما ذكر أن أسعار العاج فى زنجبار قد زادت بين عامى ١٨٥٠ و١٨٩٠ من ٦٠٠ جنيه استرلينى للطن الى ٢١٠٠ جنيه للطن(٩١) ، وتشير كتابات أخرى الى أن أسعار العاج قد زادت بنحو ٤٠٪ فى فترة الحرب البروسية الفرنسية أى فى السبعينات من القرن التاسع عشر . ولا تصلح هذه الأرقام المتناثرة للخروج بنتائج أو اتجاهات عن هذه التجارة ، هذا اذا استثنينا ارتفاع الأسعار الذى تجمع عليه الكتابات لزيادة الطلب على هذه السلعة والادراك الحقيقى لقيمتها .

ولدينا بعض الأرقام عن حجم الصادرات من العاج ، فقد ذكر القنصل الامريكى فى زنجبار أن الياو يصدرون نحو ثلاثة آلاف فارسيل من العاج سنويا(٩٢) ، وفى عام ١٨٥٦ ذكر القنصل الفرنسى فى زنجبار أن صادرات العاج الى العالم الغربى وصلت الى ٢٤٢٫٩٧٥ رطل حصل الامريكيون على نحو ٧٥٪ منها ، وفى عام ١٨٥٩ قدر القنصل البريطانى فى زنجبار حجم الصادرات الكلية للعاج بنحو ٤٨٨٫٦٠٠ رطل قيمتها ١٤٦٫٦٦٦ جنيه استرلينى حصل منها الغرب على نحو ٢٤٣٫٦٠٠ رطل ، وشحن الباقى الى الهند وفارس(٩٣) ، وفى عام ١٨٦٧ وصلت صادرات العاج الى ٦٦٣٫٥٠٠ دولار وقفزت هذه الصادرات فى عام ١٨٧٩ الى ١٦٠ الف جنيه استرلينى(٩٤) . وصدرت منطقة أعالى النيل والتورو نحو ٤٤٠ ألف رطل فى عام ١٨٥٨ ، غير أن هذه الصادرات قد هبطت فى السبعينات والثمانينات الى نحو ٣٦٧ ألف رطل(٩٥) ، ثم انقطعت صادرات العاج من هذه المنطقة بسبب ثورة المهدى وظلت زنجبار تصدر نحو ٧٥٪ من العاج فى العالم حسب الأرقام التى وردت فى عام ١٨٩١ .

---

(90) Zwanenberg & Anne King, op. cit., p. 165.

(91) Norman Bennet, Studies in East African History, New York, 1963, p. 89.

(92) Bennet & Brooks, op. cit., pp. 347-348.

(93) Coupland, R, East Africa & Its Invaders, p. 316.

(94) Oliver, R & Gervase, M, op. cit., vol. I. pp. 236-241

(95) Beachey, R. W. Ivory Trade, p. 287.

ولنا ملاحظات حول تجارة العاج العربية فى القرن التاسع عشر :

١ — أن دور العرب فى تجارة العاج اقتصر على جمعه من الداخل بصيده أو شرائه من القبائل وبيعه للهنود ، دون أن يكون لهم يد فى تسويقه أو تصديره مباشرة الى خارج شرق أفريقيا الا من خلال وساطتهم .

٢ — أن عائد تجارة العاج العربية كان مرتفعا نسبيا عن عائد تجارة الرقيق ولكن عنصر المجازفة فيها كان عاليا وكان هذا سببا أحيانا فى فقدانهم أراضيهم ومزارعهم بالساحل لصالح الهنود .

٣ — أن تجارة العاج العربية قد أصبحت الدعامة الأساسية لاقتصاديات ساحل شرق أفريقيا بعد حظر تجارة الرقيق وتقلصها تدريجيا ، وكانت أرباح هذه التجارة سببا فى نمو القطاع الزراعى فى الساحل .

٤ — أن هذه التجارة التى كانت احدى أسباب التكالب الأوروبى على الداخل قد أحدثت تدميرا كبيرا لقطاع كبير من الفيلة ، الأمر الذى اضطر الادارات الاستعمارية فيما بعد الى وضع ضوابط لتنظيم صيدالفيلة، وبيع العاج ، كما أدت تجارة العاج فى الداخل الى زيادة تداول وانتشار الأسلحة النارية فى الداخل ، مما أحدث آثارا سلبية كثيرة على مجتمعاته الافريقية .

٥ — ان الظهير التنزانى عانى أكثر من غيره من الاثار السلبية لتجارة العاج ، بسبب قتل معظم ثروته الحيوانية من الفيلة ، وكانت المناطق الاكثر بعدا نحو الغرب أقل تأثرا ، وبقيت ممالك البحيرات وخاصة البنيورو تحتفظ بجزء كبير من عاجها لتأخر وصول التجار العرب اليها .

٦ — أن الحصول على صورة دقيقة لحجم هذه التجارة وأسعارها أمر يتعذر على المؤرخ تحقيقه بسبب اختلاف مستويات الأسعار فى الداخل والساحل ، وانعدام وسائل التسجيل ، وتعدد الأطراف الداخلة فى هذه التجارة من عرب وأفارقة وهنود وشركات أوروبية ، هذا فضلا عن أن نشاط قوافل جمع العاج والمتاجرة فيه كانت نتيجة مبادرات ومجازفات فردية لا تدعمها قوة تنظيمية حكومية من قبل سلطات الساحل .

العرب والوان النشاط التجارى الأخرى فى شرق افريقيا فى القرن التاسع عشـــر :

ومع القوافل التجارية حمل العرب الأسلحة النارية الى الداخل ، ولم يكن ذلك من أجل الدفاع عن النفس أو صيد الفيلة أو الرقيق ، وانما كان حمل العرب لكميات كبيرة من السلاح بهدف المتاجرة به بسبب أســـــعاره المرتفعة وتهافت الافريقيين عليه بسبب ما له من قوة رادعة ، وكان ما حمله العرب من سلاح من النوع العتيق القليل الفاعلية لأنهم حرصوا على الا تكون فى حوزة الافريقيين أسلحة فتاكة قد يشهرونها فى وجههم ، هذا فضلا عن ان جل ما وصل من سلاح نارى الى شرق القارة الافريقية فى القرن التاسع عشر كان من النو عالمنخفض النوعية الغير صالح للاستخدام أحيانا ، وانت به السفن الأوروبية تخلصا منه ولبيعه لمجتمعات الداخل المتخلفة(٩٦) .

وكان العرب من تجار القوافل يعملون كحلقة اتصال بين سلطان زنجبار وبين الداخل فى بيع الأسلحة ، وكانت زنجبار تشحن الى الداخل نحـــو خمسة آلاف بندقية سنويا فى الاربعينات من القرن التاسع عشر ، وبعد أربعين عاما كانت تشحن نحو مائة الف بندقية الى الداخل ، وكانت الأسلحة النارية لكثرتها فى الداخل يستخدمها ما لا يقل عن نصف سكان تنزانيا فى عام ١٨٩٠(٩٧) .

وقد وجدت مخازن كبيرة لبيع الأسلحة النارية فى الداخل فى مراكز التجارة العربية ، وجدت مستوطنة عربية فى كيتانجولى Kitangole على الحدود الغربية لأوغندة تقوم باحتكار تجارة البارود فى الداخـــل(٩٨) ومستودعات للسلاح لدى التجار السواحيليين مثل روماليزا وجومبى فى منطقة بحيرة نياسا ، وعثر لدى تيبو تيب على كميات كبيرة من السلاح فى حديقة منزله فى زنجبار كان ينوى شحنها الى الداخل ، ويذكر كراب krapf أنه شاهد احدى قوافل التجارة العربية تحمل نحو الف قطعة من السلاح ،

---

(٩٦) محيى الدين محمد مصيلحى ، تجارة الأسلحة النارية فى شرق أفريقيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والاثار المترتبة عليها — نشرة البحوث والدراسات الافريقية ، ١٩٨٦ ، ص ٤ — ٥ .

(97) Iliffe, John, op. cit., p. 50.

(98) F. O. 6261/50 Lugard to IBEA, April 4, 1891.

ووجد ستانلى كميات كبيرة أخرى فى يد التجار العرب فى الكنغو ، وكان هؤلاء التجار يتاجرون فى البارود ومن أشهر هؤلاء بواناساى Bowanasay ابن تيبو تيب .

وكانت أرباح السلاح تفوق بدرجة كبيرة أرباح العاج أو الرقيق لأن قطعة السلاح الواحدة كانت تباع فى الداخل بثلاثة أو أربعة أضعاف ثمنها فى الساحل ، فكان سعر البندقية الواحدة يصل الى خمسين دولارا او ما يعادل سبع اناث من الجمال فى أعقاب حركة الملا محمد عبد الله حسن فى الصومال(٩٩) ، كما كان سعر البندقية يصل الى نحو ١٥٠ دولارا فى مناطق أخرى كالبوجندة لأن سعر البندقية كان يعادل ٧٥ رطلا من العاج ، وكان الرطل من العاج يباع هناك بدولارين ، واختلفت أسعار البارود أيضا فى الساحل عنه فى الداخل فكان سعر الرطل من البارود يصل الى أربع روبيات فى الداخل مقابل ست روبيات لكل ثلاثين رطلا فى الساحل(١٠٠) . وقد سلحت بعض الممالك الافريقية بالسلاح كالبوجندة والبنيوورو ، وكان جيش البوجندة يمتلك نحو ٨٠٠ بندقية على عهد موتيسا Mutesa (١٠١) .

وبسبب ارتفاع أسعار السلاح تعددت مراكز استيراده فى شرق أفريقيا . ومن أهم هذه المراكز زنجبار وجيبوتى ومدغشقر وقسمايو ودار السلام ، وكانت هذه المراكز على اتصال بمراكز تصدير السلاح خارج شرق أفريقيا فى عدن ومسقط والمكلا وشحر وغيرها ، وكان الاتجار بالسلاح نشاطا تجاريا مشروعا ، ولم تتجه الدول الأوروبية الى حظره الا فى أواخر الثمانينات نظرا لعلاقته الوثيقة بصيد الرقيق فى الداخل .

وعمل العرب فى تصدير القرنفل والمطاط وجوز الهند والحبوب وخاصة السمسم كما صدروا الصمغ والاصداف . واستوردوا الارز والاقطان

---

(99) F. O. 7946/5 Memo by Singor Pansa, Jan 7, 1902.

(100) Beachey, R. W. The Arms Trade in the late 19th Century, J. A. H., vol. 3, No. 3, 1962, pp. 460-461.

(101) Hill, G. B. Colonel Gordon in Central Africa, London 1889. p. 186.

الامريكية والهندية والبريطانية والخرز . وساعد على ارتفاع صادرات القرنفل من زنجبار وتوابعها انتشار زراعته على طول ساحل زنجبار وبمبا، واهتمام السلطان سعيد بزراعته اذ كان يمتلك وحده نحو ٤٥ مزرعة ، كما كان العرب يمتلكون عدة مزارع أخرى واسعة يعمل بكل منها عدد يتراوح بين ٢٠٠ — ٣٠٠ رأس من الرقيق ، وكان سعيد يحقق من تجارة القرنفل دخلا سنويا لا يقل عن خمسين الف دولار ، وكما كان السلطان برغش يحقق نصف هذا الدخل من مزارعه الخاصة . وكانت صادرات القرنفل تلقى رواجا شديدا فى الهند وشبه الجزيرة العربية وفى أمريكا وأوروبا . وارتفعت صادرات القرنفل الى العالم الغربى من ١١٠٫٢٠٠ رطل فى عام ١٨٤٠ الى ٨٤٠٠ ألف رطل فى عام ١٨٥٩(١٠٢) ، قيمتها ٥٥٫٦٦٦ جنيه استرلينى . ووصلت قيمة الصادرات الكلية للقرنفل فى عام ١٨٦٧ الى ٣٢١ ألف دولار وارتفعت الى ١٧٠ ألف جنيه استرلينى فى عام ١٨٧٩(١٠٣) .

ونمت صادرات المطاط فى شرق أفريقيا بسبب ازدياد الانتاج وصلاحية المنطقة لزراعة أشجاره ، وقد تصدر المطاط لأول مرة قائمة الصادرات فى زنجبار فى عام ١٨٧٩ حيث حققت صادراته نحو ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى فى عام ١٨٧٩ ، وقد لوحظ أن فترة منتصف السبعينات بدأت تشهد قلة أهمية الصادرات التقليدية لمنطقة شرق أفريقيا وارتفاع قيمة الصادرات الزراعية الجديدة خاصة بعد أن قلت قيمة صادرات العاج عن قيمة صادرات القرنفل بنحو عشرة آلاف جنيه استرلينى وبنحو تسعين الف جنيه استرلينى عن قيمة صادرات المطاط فى هذا العام المذكور ، ويفسر هذه الظاهرة حسن استخدام عوائد "نشاط التجارى العربى التقليدى فى شرق أفريقيا لصالح النشاط الزراعى .

وارتفعت صادرات الحبوب فى شرق أفريقيا بعد أن تحولت مدن لامو ومالندى ومومباسا الى صومعة غلال لشرق افريقيا وشبه الجزيرة العربية. وقد قدر نحو ثلاثين سفينة كانت تترك مالندى سنويا محملة بالحبوب الى حضرموت ، وكانت السفن التى تحمل السمسم يتراوح عددها سنويا ما بين

---

(102) UNESCO, (ed), The African Slave trade, op. cit., p. 178.

(103) Oliver, R & Gervase, M (eds), op. cit., p. 241.

١٥ — ٢٠ سفينة ، كما كانت قيمة صادرات الحبوب يقدر متوسطها نحو ١٥٠ ألف دولار(١٠٤) . وارتفعت صادرات السمسم من نحو ٢٠٫٨٠٠ جنيه استرليني فى عام ١٨٥٩ الى ١٠٠ الف دولار فى عام ١٨٦٧ ، ووصلت جملة صادرات الصمغ والاصداف الى نحو مائتى ألف دولار فى هذا العام المذكور(١٠٥) .

واستوردت زنجبار وتوابعها فى شرق أفريقيا اقطانا أمريكية قيمتها ٩٣٫٧٤٤ جنيه ، واقطانا هندية قيمتها ٥٣٫٧٧٧ جنيه ، واقطانا بريطانية قيمتها ٣٧٫٧١١ جنيه وأرزا قيمته ٣٨٫٤٤٤ جنيه وخرزا قيمته ٢١٫٨٧٩ جنيه فى عام ١٨٥٩(١٠٦) وساعد على نمو التجارة فى زنجبار وتوابعها افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ والتى اختصرت المسافة بين شرق أفريقيا وأوربا بنحو ألفى ميل ، وزادت طاقة سفن الشحن البريطانية المتجهة من زنجبار الى أوروبا بنحو سبعة أضعاف فيما بين ١٨٧١ و١٨٧٩ ، كما زادت حمولة السفن الامريكية التى تستخدم موانىء زنجبار من ١٨٫٨٧٧ طن الى ٢٧٫٦٢٦ طن فيما بين ١٨٥٩ و١٨٧٧ ، وزادت حصيلة الجمارك فى زنجبار من عشرة آلاف جنيه استرليني فى عام ١٨٢٨ الى ٥٠ ألف جنيه استرليني فى عام ١٨٥٩ والى ٦٥ ألف جنيه استرليني فى عام ١٨٦٩ والى ١٠٠ ألف جنيه فى عام ١٨٧٦ .

وعمل العرب بتجارة الملح الذى كان من أهم مواد التجارة فى الداخل ، وكان اقبال الافريقيين عليه كبيرا ، وجلبه العرب من بعض مناطق البحيرات الاستوائية كبحيرة البرت وادوارد وكيتوى Kitwi ، كما جلبوه من وادى الروها Ruha فى شرق الكنغو واوجوجو Ugogo فى وسط تنزانيا ، وكان العرب يتبادلون مع الافريقيين الملح بالعاج ، وحققوا أرباحا كبيرة من تجارته ، كما تاجر العرب فى الأدوات الحديدية البسيطة كالفؤوس والنحاس

---

(104) Kimambo & Ajema, A History of Tanzania, London, 1969, p. 51. & UNESCO The African Slave. op. cit., pp. 178-179.

(105) Coupland, R, Exploitation. p. 77.

(106) C. E. B. Russel, General Rigby, Zanzibar & The Slave Trade, London, 1936, Appendix.

الذى حملوه من كاتنجا بالكنغو الى قبائل الانياموبزى التى كانت تحوله الى حلى وسلاسل . ومن مواد التجارة الأخرى التى اهتم العرب بها فى الداخل جلود الحيوانات وأسنان التماسيح وقرون الخرتيت وخشب الابنوس . وكانت أرباح السلع التجارية التى يحملونها معهم من الساحل تصل الى ثلاثة اضعاف اذ كانت كمية الحرير والاقطان التى تشترى فى الساحل بخمسة آلاف دولار تباع بنحو خمسة عشرة الف دولارا(١٠٧) .

وكانت موانىء ساحل البنادر لا تخضع للسيطرة السياسية لزنجبار ، وكانت بعض مدنه مثل مركا ومقديشيو تشهد نهضة صناعية عربية كبيرة ، وكانت المدينتان تتخصصان فى غزل القطن ونسجه ، وكانتا تصدران انتاجهما الى زنجبار ومصر ومنطقة ساحل البحر الأحمر، وكان معدل ما تصدره مدينة مقديشيو سنويا يصل الى نحو ٣٠٠ ألف قطعة من المنسوجات ، وكانت المدينتان تستوردان احتياجاتهما من العمالة من جزيرة باتا ، وهى احتياجات كانت تقدر بنحو ستة آلاف من الرقيق(١٠٨) .

ويوضح الجدول التالى قيمة صادرات وواردات زنجبار فيما بين عامى ١٨٥٦ — ١٨٨٦(١٠٩) (بالجنيه الاسترلينى) .

---

(107) Bevrley Brown & Walter Brown, op. cit., pp. 189-190.

(108) Oliver, R, & Gervase Mathew (ed) op. cit., vol. I p. 255.

(109) Robert G. Gregory India & East Africa 1890-1939, pp. 41 & 43.

الميزان التجارى لزنجبار مع عدد من دول العالم

فى الفترة ما بين ١٨٥٦ — ١٨٨٧

البلد	الصادرات		الواردات	
	١٨٥٦ — ١٨٥٧	١٨٨٦ — ١٨٨٧	١٨٥٦ — ١٨٥٧	١٨٨٦ — ١٨٨٧
الهند	١٠٣ر٨٨٨	٣٠٩ر٠٠٠	٩٩ر٦٠٦	٤١٢ر٠٠٠
كوتشى	٦٩ر٦٤٤	غير متوفر	٥٧ر٨٧٢	غير متوفر
ساحل شرق أفريقيا	٢٧٤ر٢٠٠	غير متوفر	٣٦٣ر٦٦٦	غير متوفر
ساحل غرب افريقيا	٥١ر١١١	غير متوفر	—	غير متوفر
مدغشقر	١٦ر٤١١	غير متوفر	١٩ر٧٧٧	غير متوفر
شبه جزيرة العرب	٢٣ر٣٧٧	غير متوفر	١٧ر٦٠٦	غير متوفر
بريطانيا العظمى	٥ر٥٦٦	١٦٤ر٨٠٠	—	٣٠٩ر٠٠٠
فرنسا	٥٥ر٠٠٠	٥١ر٥٠٠	١١٤ر٧٩٠	٦١ر٨٠٠
هامبورج	٣٥ر٧٧٧	٨٢ر٤٠٠	١٠١ر٢٩٦	١١٣ر٣٠٠
الولايات المتحدة	١١٨ر٦٨٨	٩٢ر٧٠٠	١٢٦ر٣٨٩	١٤٤ر٢٠٠
سنغافورة	—	—	٧ر٨٩٥	—
الجملة	٧٥٣ر٦٦٢	٧٠٠ر٤٠٠	٩٠٨ر٨ ٩٧	١ر٠٤٠ر٣٠٠

obeikan.com

ويوضح الجدول السابق :

١ — أن حجم التبادل التجارى بين الهند وزنجبار قد زاد زيادة كبيرة اذ ارتفعت قيمة الصادرات بنحو ثلاثة أضعاف من ١٠٣٫٨٨٨ فى عام ٥٧/٥٦ الى ٣٠٩ الف جنيه فى عام ١٨٨٧/٨٦ وزادت الواردات بأكثر من أربعة أضعاف من ٩٩٫٦٠٦ الى ٤١٢ الف جنيه فى الفترة المذكورة .

٢ — أن التبادل التجارى بين بريطانيا وزنجبار كان ضئيلا للغاية فى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر واقتصر على صادرات قليلة القيمة فقط بينما انتفت الواردات البريطانية من زنجبار ، ورغم هذا فان التبادل التجارى بن البلدين فى أواخر الثمانينات من القرن المذكور احتل المركز الثانى فى تجارة زنجبار الخارجية من حيث الصادرات والواردات .

٣ — أن التجارة بين فرنسا وزنجبار قل حجمها من حيث الصادرات والواردات فى الفترة المذكورة ، بينما قلت الصادرات الى الولايات المتحدة وزادت الواردات زيادة طفيفة وحققت التجارة بين زنجبار والمانيا تقدما ملحوظا من حيث تجارة الصادر ، وزيادة طفيفة من حيث تجارة الوارد .

ويعكس ارتفاع التبادل التجارى بين الهند وزنجبار زيادة التغلغل الهندى فى زنجبار ونمو دور الهنود فى عالم المال والتجارة فيها ، كما يرجع نمو التبادل التجارى بين زنجبار وبريطانيا الى زيادة السيطرة البريطانية على سلاطين زنجبار ، وهى زيادة ادت الى تقلص دور الفرنسيين فى المنطقة سياسيا واقتصاديا ، وانعكست السيطرة السياسية الى جانب قصر الطريق بين شرق أفريقيا وبريطانيا بعد افتتاح قناة السويس على المجال التجارى حتى أصبح التبادل بين الجانبين يمثل المكانة الثانية فى العلاقات التجارية بين زنجبار والعالم الخارجى .

ويلاحظ من الارقام المتوفرة ان اقتصاديات زنجبار وشرق أفريقيا بدأت تخرج عن الاعتماد على سلعها التقليدية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كالعاج أو الرقيق ، واصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على زراعة السلع النقدية كالقرنفلة والمطاط والصمغ ، كما نمت علاقاتها مع التكالب الأوروبى

على شرق افريقيا مع العالم الغربى وخاصة مع بريطانيا ، وكانت تجارتها انعكاسا لأوضاعها السياسية خلال هذه الفترة .

الآثار العامة للنشاط التجارى العربى فى شرق افريقيا فى القرن التاسع عشر:

تمخضت حركة التجارة العربية فى شرق أفريقيا عن عدد من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فمن الناحية الاجتماعية صاحبت حركة تجارة القوافل العربية هجرات كبيرة من الغرب الى الشرق مع انسياب الرقيق من الداخل باعداد كبيرة والتحاقهم بالخدمة فى المزارع العربية فى الساحل ، واشتد اختلاط العناصر العربية بالعناصر الافريقية فى المناطق الساحلية والداخلية ودخل بعضهم فى علاقات مصاهرة مع الزعماء الافريقيين فى الداخل ، وأدى امتداد حدود تجارة القوافل الى مسافات بعيدة نحو الغرب الى ضعف قدرة الزعماء الافريقيين على الدفاع عن مناطقهم أو على أحكام الرقابة على عمليات صيد الرقيق وجمع العاج من الداخل ، خاصة وأن كثيرا من الافريقيين قد عملوا فى نقل التجارة بين الداخل والساحل وتشتت كثير من القبائل وأصبحت الوحدات القبلية أضعف كيانا ، وان كانت قد أصبحت أكثر انتشارا كما هو الحال بالنسبة لقبائل الانياموزى التى ارتبطت بالعمل فى قوافل التجارة وانتشرت فى قرى الداخل . وتحولت القرى الافريقية القريبة من الساحل الى مدن زاهرة(١١٠)، وظهرت مدن جديدة فى الداخل تركزت حول المراكز التجارية العربية فى تابورا واوجيجى وكاسينجى وكيتانجولى ، وساعد على ظهورها وقوعها على طول طرق التجارة فى الداخل ووثق العرب صلاتهم فى هذه المراكز بالافريقيين وتعاونوا معا من أجل تسويق مواد التجارة القادمة مع القوافل من الساحل وفى جمع مواد التجارة الداخلية .

ومع القوافل التجارية وصلت الى الداخل طرق معيشية جديدة ، وزاد مستوى الطموح الفردى ، بعد دخول البضائع الأوروبية ، وأدى وصول الأسلحة النارية الى الداخل الى تهافت الافريقيين للحصول عليها ، واحدثت حيازتها من جانب القبائل آثارا اجتماعية كبيرة لأنها استخدمت فى الحروب

(110) Bevrley Brown & Walter Brown, op. cit., pp. 187.

القبلية وفى تصفية الخلافات ، وفى مزيد من صيد الرقيق ، وادى استخدامها على نطاق واسع من جانب بعض القبائل ومن جانب العرب احيانا الى حرق القرى وتخريبها واصابتها بنزيف سكانى محدود لأن الكميات التى دخلت مع العرب من السلاح لم تكن كبيرة .

وادت تجارة القوافل الى نقل بعض أمراض الساحل الى الداخل ، كما نقلت القوافل كثيرا من الأمراض المتوطنة التى أصيب بها أفرادها فى الداخل الى الساحل كالدوسنتاريا والديدان المعوية والحمى ، وراح كثير من افراد القوافل ضحية لهذه الأمراض لقلة الأدوية وقسوة المناخ وحصدت الأمراض حياة الكثيرين منهم خاصة فى شرق الكنغو التى انتشر فيها مرض النوم . وقد ذكرت التقارير أن مرض الجدرى قد انتشر فى المنطقة المحيطة ببحيرة تنجانيقا . وكانت اوجيجى مركزا ثانويا لانتشار الأمراض المستوردة مع تنجانيقا . وكانت اوجيجى مركزا ثانويا لانتشار المرض قلة الحصانة وانتشار المجاعات فى الداخل .

وكانت عصابات قطاع الطرق والأمراض والمجاعات سببا فى فشل قوافل التجارة وافلاسها ووفاة العديد من الافريقيين فى الداخل . وأدى فشل القوافل الى استقرار رؤسائها العرب بالداخل وزيادة انصهارهم فى الحياة الافريقية فى الداخل ونمو العلاقات الودية بينهم . وكان استقرار القوافل مبعثه الخوف من الدائنين الهنود فى الساحل ، وادى هذا الاستقرار الى زيادة سكان المدن الجديدة التى تركز فيها العرب فى الداخل اذ زاد عدد بوجمبو من ستة آلاف فى السبعينات من القرن التاسع عشر الى نحو عشرين الف فى أواخر الثمانينات ، كما زاد سكان أوجيجى من نحو ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف فى نفس الفترة ، وشهدت هذه الفترة تغيرا اجتماعيا سريعا . وفى الحالات التى حققت القوافل نجاحا اقتصاديا تكدست الثروة فى يد قلة من الزعامات العربية — وادى هذا الى بدء ظهور الطبقات الاجتماعية فى الساحل وعلاقات التبعية(١١١) .

ومن الناحية السياسية ادت تجارة القوافل الى سيطرة القبائل التى كثرت حيازتها للاسلحة النارية الى السيطرة على القبائل الأقل حيازة ،

---

(111) Ibid pp. 192, 197, 198.

والى ظهور المخالفات بين التجار العرب والزعامات الافريقية من أجل تبادل المصالح وتنظيم عمليات الدفاع عن المستوطنات العربية ، وتمكن التجار العرب من السيطرة السياسية على بعض القبائل الافريقية الصغيرة وأسسوا الممالك بها كمملكة تيبو تيب « محمد بن حميد المرجبى » فى مانيما Manema فى شرق الكنغو ، كما شكل روماليزا « محمد بن خلفان » مملكة خاصة فى منطقة نياسالاند وأحكم سيطرته على الزعامات الافريقية بها ، وفرض عليها الجزية ، ونصب مويني متوانا Mwini Mtwaan وهو سواحيلى من دم مختلط — نفسه زعيما للمدابورو Madaburu فى وسط طريق القوافل(١١٢) . واستطاع عرب تابورا احكام سيطرتهم على المنطقة ، وتدخلوا فى السياسات الافريقية المحلية بها ، واعفوا من دفع الضرائب بها وحظوا بالاحترام والتقدير فى المشيخات التى لم يستطيعوا السيطرة عليها كما حدث فى مشيخة أوسمبارا Usmbara فكان لهم جناح خاص بها(١١٣) . واستطاع بعض العرب والسواحليين مثل سونجورو Songoro الذى تمكن من غرض نفسه فى مشيخة بوسوكوما Busukuma بالقرب من بحيرة فيكتوريا . ودخل فى مصاهرة مع ملوكها الافريقيين(١١٤) . وكانت تجارة القوافل الخطوة الأولى فى طريق السيطرة الأوروبية على الداخل لأنها لفتت انظار الاوروبيين اليها ، وجذبت المستكشفين والمبشرين الأوروبيين الى المنطقة .

ومن الناحية الثقافية انتشرت اللغة السواحيلية فى الداخل ، كما انتشر الاسلام بين بعض قبائل الداخل(١١٥) خاصة فى المناطق القريبة من الساحل، كما أدى اختلاط العرب بالافريقيين الى اتقانهم للهجات الافريقيين ، ومن ثم

---

(112) Melvin, E, Page, The Manyema Hordes of Tippu Tip, IJAHS, VII, 1974. pp. 69-84. & Bevrley Brows, Muslim Influence on Trade & Politics in the lake Tanganyika Region, IJAHS, IV, 1971, p. 629.

(113) Alfred, C, Unomah, Economic Expansion & Political change in Unyambe (1810-1900), PH. D, Thesis University of Ibadan, 1972, pp. 180-193.

(114) Iliffe, John, op. cit., pp. 46-47.

(115) Hatch, John, Tanzania, A Profile, London, 1972, p. 60.

قاموا بدور المترجمين بين الافريقيين والاوروبيين الذين ولجوا الى الداخل بهدف الكشف الجغرافى أو التبشير ، واكتسب العرب دراية كبيرة باللغات الأوروبية وخاصة الانجليزية من خلال تعاملهم مع الهنود والبريطانيين فى الساحل .

ومن الناحية الاقتصادية أدى النشاط التجارى العربى فى القرن التاسع عشر الى امتداد طرق التجارة القديمة المتجهة للداخل نحو الغرب ، وظهور طرق جديدة ، وزاد سيل البضائع التجارية الاوروبية والاسيوبة الى الداخل ، ونمت أسواق الداخل(١١٦) وتعددت الوان التجارة فيها ، ومورست فى هذه الأسواق أساليب تجارية تبادلية مختلفة كالمقايضة والبيع بالأجل والبيع النقدى . ودخلت النقود مع تجارة القوافل ، وان ظل نطاقها محدودا لأن الافريقيين كانوا يفضلون أسلوب المقايضة السلعية ، وأصبح للعرب مخازنهم التجارية فى الداخل وحرسهم الخاص المسلح ، وكانت المستوطنات العربية فى الداخل مراكز للقوافل للتزود بالغذاء وأماكن للراحة ، وعقد الصفقات مع القبائل الافريقية المجاورة أو مع العرب الوافدين مع القوافل .

وادت تجارة القوافل العربية الى زيادة جمع العاج وتحول كثير من القبائل عن مهمة الزراعة الى مهمة الصيد أملا فى قتل المزيد من الفيلة والحصول على أنيابها ، كما تحولت قبائل اخرى تقع أراضيها على طرق القوافل الى زراعة المحاصيل الغذائية والتخصص فيها لمد القوافل بما فيها من الطعام والماء ويقال انه كان يوجد ثلاثة مراكز بين الساحل وبحيرة فيكتوريا حيث يمكن للقوافل الحصول على الغذاء وهى كيبويزى Kibwezi وماشاكوس Machakos والكيكويو kikuyu (١١٧) ، كما تحولت قبائل أخرى الى زراعة المحاصيل النقدية بعد أن نجحت زراعتها فى الساحل مثل جوز الهند والمطاط والقرنفل ، وكان العرب قد حملوا الى الداخل بذور هذه المحاصيل ، وحققت بعض القبائل فى الظهير الداخلى القريب نجاحا كبيرا فى هذا المجال ، وتغيرت الأنماط الاقتصادية التقليدية التى تمثلت فى الاغارة وفرض المكوس على القوافل — واقتصاد الكفاف ، وبدأت المناطق الداخلية

---

(116) Bevrley, Brown & Waltlr Brown, op. cit., p. 188.

(117) Ogot & Jakieran (eds) Zamani, op. cit., pp. 170-172.

تدخل الى دائرة الاقتصاد الحديث ، وتعمق اتصالها بالخارج من خلال قوافل التجارة ومن خلال اهتمام بعض الزعامات الافريقية بجمع العاج أو الرقيق ومواد التجارة الداخلية والاتجاه بها نحو الساحل لبيعه للعرب . وزاد اقبال الافريقيين على البضائع الأوروبية وارتفع دخلهم واتسعت دائرة مطالبهم الاقتصادية ، وظهرت التخصصات المهنية فى الصيد والتجارة . وأدت تجارة القوافل الى تبادل المعلومات حول طرق التجـــارة الداخلية ومخاطرها وطرق تحاشيها .

وأدى النشاط التجارى العربى الى اتساع دائرة اتصال زنجبـــار وتوابعها فى شرق أفريقيا بالعالم الخارجى ، وعقد المعاهدات التجارية مع كثير من الدول الغربية ، ووفود الكثير من الوكلاء التجاريين الأوروبيين والهنود الى شرق أفريقيا ، والى زيادة تداول النقد ووفود مزيد من العرب الى شرق أفريقيا طمعا فى الربح والثراء ، وانعكست آثار هذا النشاط فى ازدياد الثراء وزيادة الطلب على الكماليات ، ونمو القطاع الزراعى خاصة زراعة القرنفل الذى ادخلت زراعته من جزر ريونيون فى أوائل القرن التاســـع عشر .

وتحول الاقتصاد بسبب جلب الرقيق من الداخل فى المنطقة الساحلية الى اقتصاد نقدى يقوم على الزراعة والتصدير بعد أن نجحت زراعة محاصيل عديدة فى المدن الساحلية والجزر القريبة منها مثل محاصيل المطـــاط وجوز الهند فى زنجبار وبمبا ، ومحصول قصب الســـكر فى مزارع الكيرول فى مدغشقر وجزر ريونيون ، وأصبح معظم الساحل شمال مومباسا مزروعا لأول مرة منذ مائتى عام بعد أن نجحت زراعة محاصيل الحبوب فى لامو ومالندى، وأدت النهضة الزراعية والانتعاش التجارى فى مدن الساحل الى اعادة بناء عدد منها على نمط حديث مثل مدينتى كلوة ومالندى ، ووصلت هذه المدن الى أوج ازدهارها خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر(١١٨) .

ونتيجة الانتعاش التجارى والزراعى تم استيراد رأس المال الأجنبى الى شرق افريقيا خاصة رأس المال الهندى ، وأدى هذا الى تغلغل النفوذ

---

(118) Zwanenblrg & Anne King. op. cit., pp. 166-168.

الاقتصادى الأجنبى الهندى ، وأصبح الهنود طبقة طفيلية أثرت بدرجة كبيرة من اقراض الأموال للعرب وتحصيل فوائد كبيرة عليها ، ومن عمليات الوساطة التجارية بين قوافل التجارة العربية والوكلاء التجاريين الأجانب ، ومن احتكار ادارات الجمارك سواء فى زنجبار أو مدغشقر ، وتهريب الرقيق، وأساليب الخداع التى مارسوها فى تعاملهم مع الافريقيين فى بعض مدن الساحل وشراء البضائع التى لديهم بثمن بخس . وعلى هذا ضاعت على العرب أرباح كثيرة كان يمكن أن يجنوها من نشاطهم التجارى — هذا على الرغم من أنهم اضطلعوا بالمهمة الصعبة وهى مهمة الولوج الى الداخل وقطع المسافات الطويلة لجمع منتجات الداخل . ومع أن الداخل قد انفتح على الساحل خلال القرن التاسع عشر ، فان ٥٠٪ من التجارة العربية كانت تتم بين الساحل الشرقى والظهير الداخلى القريب ، وظل الظهير الداخلى البعيد يساهم بالنصف الآخر من التجارة ، وهو نصيب ظل اقل من امكانات الداخل الهائلة ، وذلك بسبب صعوبات ومخاطر الداخل وارتفاع نسبة المخاطرة .

وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

١ — أن النشاط التجارى العربى خلال القرن التاسع عشر فى شرق أفريقيا تركز أساسا حول دور العرب فى تجارة القوافل فى الداخل ، وكان دورهم فى التجارة الخارجية هامشيا ، واعتمد هذا النشاط فى جزء كبير منه على التمويل الاجنبى خاصة التمويل الهندى ، وكانت أرباحه قليلة بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة وفوائد القروض العالية .

٢ — أن دور العرب فى تجارتى الرقيق والعاج لم يكن مرتبطا بالعنف واحداث الدمار فى الداخل دائما حسبما يظهر فى كتابات الرحالة الأجانب ، وانما كان هذا العنف نادرا لأن الرغبة فى شراء الرقيق والعاج دفعت القبائل الافريقية الى صيدهما طمعا فى بيعهما للعرب ، وكان ما ورد فى كتابات هؤلاء الرحالة مبالغا فيه من ناحية ، ومرتبطا فى معظمه بنشاط القبائل فى صيد الرقيق أو الفيلة .

٣ — ان هذا النشاط قد أسفر عن نتائج ايجابية اجتماعية واقتصادية وثقافية عديدة ، غير أن هذا النشاط مهد بطريق غير مباشر للتغلغل الأوروبى

فى شرق أفريقيا من خلال امكانات الداخل وارشاد الرحالة الى طرق الولوج اليـــه .

٤ — ان هذا النشاط قد انسحبت آثاره على النمو الاقتصادى فى الساحل والداخل ، غير أن جزءا من موارد الداخل الاقتصادية قد استنزف لحساب اقتصاد رأسمالى دخلت زنجبار وشرق أفريقيا فى دائرته نتيجـــة اضطراد علاقتها مع العالم العربى .

٥ — ان النشاط التجارى العربى الخارجى تركز خلال فترة كبيرة من القرن التاسع عشر حول النشاط التجارى غير المشروع من تهريب للرقيق وشحنه وتجارة السلاح النارى ، وتواطأت التجارة العربية الساحلية مـــع الأجانب من أوروبيين وأمريكيين أو آسيويين من أجل سلامة وصولهما الى منافذ الاستيراد ، واشترك فى هذا النشاط التجارى الخارجى عناصر عربية من شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية . وكانت أرباح العرب من التجارة الساحلية الخارجية تفوق أرباح تجارة القوافل لعدم اعتمادها على التمويل الخارجى غالبا .

طرق التجارة العربية والإفريقية فى القرن التاسع عشر
فى شرق إفريقيا